

تقرير مراجع الحسابات الداخلي

١- يقدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية طيه تقريره السنوي عن السنة التقويمية ٢٠١٦ إلى جمعية الصحة للعلم.

٢- وتحدد القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي - المراجعة الداخلية للحسابات - اختصاص مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وتقضي الفقرة ١١٢-٣(هـ) من القاعدة الثانية عشرة بأن يقدم المكتب كل سنة تقريراً موجزاً إلى المدير العام عن أنشطة المكتب وتوجهاتها ونطاقها، وعن حالة تنفيذ التوصيات. وتنص هذه القاعدة أيضاً على أن يُحال هذا التقرير إلى جمعية الصحة مشفوعاً بالتعليقات التي تعد ضرورية.

٣- ويتيح المكتب خدمات الضمان والمشورة بشكل مستقل وموضوعي بغرض إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسين هذه العمليات. وإذ يتبع أسلوباً منهجياً ومنضبطاً، يساعد المنظمة على تحقيق أغراضها عن طريق تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمراقبة وتصريف الشؤون وتعزيزها. كما تقع على عاتقه مسؤولية التحقيق في أي مخالفة مزعومة.

٤- وللمكتب أن يطلع اطلاعاً تاماً وفورياً ودون قيود على جميع السجلات والممتلكات وعلى شؤون الموظفين والعمليات والوظائف داخل المنظمة التي يرى أن لها صلة بالموضوع قيد الاستعراض. ولم تُفرض أي قيود على نطاق عمل المكتب في عام ٢٠١٦.

الغرض من عمل المكتب ونطاقه

٥- المخاطر في نظر المكتب هي إمكانية وقوع حدث من شأنه أن يؤثر في إنجاز الأغراض المنشودة. ويقمّم المكتب المخاطر حسب درجة وطأتها واحتمال حدوثها. ويسترشد في وضع أولويات أنشطته بالدراسة المنهجية للمخاطر التي ترسي أساساً لتخطيط أعماله.

٦- ويتمثل الغرض من عمل المكتب ونطاقه في تقييم ما إذا كان إطار العمليات الذي صمّمته إدارة المنظمة ونفذته لإدارة المخاطر والمراقبة وتصريف الشؤون ملائماً وفعالاً لتحقيق أغراض المنظمة المنشودة. وقد اضطلع المكتب بتقييم ما يلي: (أ) مدى تحديد المخاطر وتحليلها وتخفيف وطأتها؛ (ب) مدى دقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وموثوقيتها وحسن توقيتها؛ (ج) مدى امتثال إجراءات شؤون الموظفين للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها ومعاييرها وإجراءاتها؛ (د) مدى استخدام الموارد بكفاءة وحمايتها الوافية؛ (هـ) مدى تحقيق أغراض البرامج المنشودة؛ (و) مدى تعزيز الجودة والتحسين المستمر بفضل عملية المراقبة.

٧- وفي ختام كل مهمة أعد المكتب تقريراً تفصيلياً وقدم توصيات إلى الإدارة لمساعدتها على إدارة المخاطر والمحافظة على الضوابط وضمان التصريف الفعال للشؤون داخل الأمانة. وتعرض بإيجاز المسائل الحاسمة التي تحددت أثناء الاضطلاع بكل مهمة ضمن هذا التقرير. ويتضمن الملحق ١ قائمة بالتقارير التي أصدرها المكتب في إطار خطة عمله لسنة ٢٠١٦ ومعلومات عن حالة التنفيذ حتى ٨ آذار/ مارس ٢٠١٧. وتماشياً مع مواعيد الممارسات على صعيد العديد من وكالات الأمم المتحدة التي بُحثت في اجتماع ممثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات لمنظمات الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦، اعتمد المكتب نظاماً للتقييم من أربعة مستويات لاستنتاجاته العامة المتعلقة بمراجعة الحسابات، ألا وهي (١) مرضية؛ (٢) مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات؛ (٣) مرضية جزئياً مع وجوب إجراء تحسينات كبرى؛ (٤) غير مرضية.

٨- وفي إقليم الأمريكتين، يعتمد المكتب على الأعمال التي يضطلع بها مكتب خدمات المراقبة الداخلية والتقييم التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية لتغطية عمليات إدارة المخاطر والمراقبة وتصريف الشؤون (انظر الفقرتين ٦٤ و ٦٥ بشأن الاستنتاجات).

إدارة المكتب

٩- يرفع المكتب تقاريره مباشرة إلى المدير العام ويباشر أعماله طبقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين واعتمدت على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، والإرشادات الموحدة للتحقيق التي اعتمدها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين في عام ٢٠٠٩.

١٠- وفي عام ٢٠١٥، استكملت الخطة الرامية إلى تعزيز قدرات المكتب في مجال مراجعة الحسابات، تبديداً للشواغل المعرب عنها من جانب الدول الأعضاء ومراجع الحسابات الخارجي ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، تم شغل بعض الوظائف الشاغرة عن طريق النقل أو الترقية (منسق مراجعة حسابات، ومراجع حسابات) بغية استكمال فريق مراجعة الحسابات. وفي الوقت ذاته، اقترحت خطة في بداية عام ٢٠١٦ بشأن الموارد البشرية الإضافية اللازمة لوظيفة التحقيق، وتمت الموافقة عليها. وطرأت زيادة كبيرة على عدد التقارير محل الاهتمام التي تلقاها المكتب في السنوات الأخيرة، وفي الوقت نفسه تراكمت الحالات بشكل يستدعي وجود موظفين ومستشارين مؤقتين إضافيين لتغطية العجز في أيام العمل. ومن ثم تم تعيين محققين إضافيين لمدة ستة أشهر، وتم تجديد عقدين لاثنتين من المستشارين. ورغم ملاحظة تحسن بنهاية عام ٢٠١٦ في عدد الحالات المزمع التعامل معها أو الحالات التي تم إغلاقها، فقد أعاد المكتب تقييم متطلبات موارده وتم تعديل خطة الموارد البشرية لتشمل وظيفتي محقق محددتي المدة (وظيفة جديدة برتبة ف ٤، ووظيفة مراجع حسابات تم إعادة تخصيصها برتبة ف ٣). وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت عملية الاختيار تجري على نحو جيد لكلا الوظيفتين.

١١- وعندما يتم شغل هاتين الوظيفتين، سيضم المكتب، إضافة إلى المدير، منسقاً لمراجعة الحسابات ومنسقاً للتحقيق، بإجمالي ١١ مراجع حسابات وأربعة محققين واثنتين من موظفي الدعم.

١٢- وتُخصص الموارد البشرية المتاحة وفقاً لأولويات المكتب. وقد تُحيد الحالات المحفوفة بمخاطر جمة التي تستجد على حين غرة بالموارد البشرية بعيداً عن مسار الأولويات الأساسية المحددة. وبناءً على ذلك، يحدّد المكتب أولويات أعماله المقررة ثم يعدّل الجدول الزمني لإدراج أي مهام أخرى غير متوقعة. وفي عام ٢٠١٦،

١ متاحة على الرابط http://www.conf-int-investigators.org/?page_id=13 (تم الاطلاع في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

قدم المكتب أيضاً الدعم إلى بعض الكيانات المستضافة (مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الأيدز^١ والمركز الدولي للحساب الإلكتروني).

١٣- وتوزع ميزانية المكتب ما بين الموارد البشرية وتكاليف السفر والخدمات الاستشارية وإمدادات التشغيل للوفاء بولايته. وقد تمكن المكتب خلال عام ٢٠١٦ من تغطية جميع مصروفاته، بما في ذلك العمالة المؤقتة، بموارد التمويل المتوفرة والوفورات المتحققة من التأخير في التوظيف. وظل المكتب يرصد مصروفاته عن كثب بمواصلة جهوده المبذولة لتقليص تكاليف السفر من خلال اتخاذ تدابير الكفاءة وإجراء الاستعراضات المكتبية انطلاقاً من المقر الرئيسي (باستخدام المعلومات المتاحة في نظام الإدارة العالمي والوثائق الداعمة المحملة إلى نظام إدارة المحتويات المؤسسية).

١٤- وتعزيزاً لتغطية المراقبة الداخلية إلى أقصى حد في حدود الموارد المتاحة، يضطلع المكتب بما يلي: (أ) مواصلة تنقيح نموذج تقييم المخاطر من أجل تخصيص موارده للمجالات التي تشهد أعلى مستويات المخاطر؛ (ب) تكييف نهجه المتبعة لإجراء عمليات المراجعة المكتبية والتشغيلية؛ (ج) استخدام تقارير موجزة تتصل بالتحقق من امتثال العمليات؛ (د) مواصلة تطوير استخدام نظام برامجه الحاسوبية لمراجعة الحسابات بهدف إدارة أوراق العمل بالوسائل الإلكترونية.

١٥- ويقر المكتب بأن المبادرات الرامية إلى تنفيذ سجلات المخاطر على نطاق المنظمة والقوائم المرجعية للمراقبة الداخلية ظلت تدرج في الأعمال الجارية خلال عام ٢٠١٦؛ إلا أن المكتب، استباقاً منه، قد عمل على تكييف نهجه لتبليغ أصحاب المصلحة تمثيلاً مع العناصر الخمسة للنموذج الذي أعدته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريبواي واعتمدته المنظمة كأساس لإطارها الخاص بالمساءلة. وحينما تُتاح المعلومات ذات الصلة بالمخاطر والمراقبة على صعيد المنظمة، فسوف يسمح هذا بتعزيز المواءمة في التبليغ عن الضمان عبر "خطوط الدفاع الثلاثة" ابتداءً من ادعاءات الإدارة بشأن المراقبة الداخلية ووصولاً إلى نتائج المراجعة الداخلية. وفيما يخص تقييم المخاطر لعام ٢٠١٦، جدير بالذكر أن إعداد خطة عمل المكتب لعام ٢٠١٦ استند إلى تأكيدات المخاطر. ومن المفهوم أن معلومات سجل المخاطر المؤسسية للمنظمة ستصبح متاحة كي تُستخدم كأساس لعام ٢٠١٨.

١٦- ويوظف المكتب على الاتصال المنتظم بالمراجع الخارجي لحسابات المنظمة توخياً لتنسيق أعمال المراجعة وتلافي التداخل في التغطية. ويمد المكتب مراجع الحسابات الخارجي بنسخة من جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. كما يمد المكتب لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بنسخ عن تقارير المراجعة الداخلية ويشارك في اجتماعات اللجنة حرصاً على ضمان حوار مفتوح مع أعضائها وتنفيذاً لإرشادات أعضائها وتوصياتهم. ويستخدم المكتب منصةً خارجيةً آمنةً على شبكة الإنترنت يمكن لها أن تتيح، بناءً على طلب الدول الأعضاء، النفاذ عن بُعد لتقارير المراجعة.

١. تُمول وظيفة مراجع الحسابات برتبة ف٥ من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الأيدز، ويتم تخصيصها لمراجعة حسابات البرنامج.

عمليات المراجعة

عمليات المراجعة المتكاملة

١٧- تستهدف عمليات المراجعة المتكاملة تقييم ما يلي: أداء المنظمة على المستوى القطري، أو أداء الإدارات/ الأقسام في المكاتب القطرية أو بالمقر الرئيسي، فيما يخص تحقيق النتائج على النحو المبين في خطط العمل المعنية؛ وإسهام المنظمة في تحسين الحصائل الصحية في البلدان؛ والقدرة التشغيلية على دعم تحقيق النتائج في الإدارات/ المكاتب القطرية. وتركز المراجعة المتكاملة على عدة مجالات ووظائف تم تجميعها تحت ثلاثة مكونات: (١) الإطار التنظيمي (الوضع الاستراتيجي، واتساق أوجه التعاون، ومكانة المنظمة)؛ (٢) العملية (وضع ميزانية البرامج والتخطيط التشغيلي، وتعبئة الموارد، والدعم التشغيلي بما في ذلك التزويد بالموظفين والرصد وفعالية الضوابط الرقابية الرئيسية وإدارة المخاطر والمعلومات، والاتصال)؛ (٣) تحقيق النتائج (الجاهزية لدعم استجابة المنظمة لطوارئ الصحة العمومية، وتنفيذ خطة العمل، وتحقيق النتائج المتوقعة، والإسهام في تحقيق حصائل الصحة العمومية، ومواصلة تحقيق النتائج على مستوى المستفيدين، وإدارة المعارف من أجل مواصلة الارتقاء بالمنظمة).

١٨- **تصريف شؤون النظم الصحية وتمويلها.** تعمل إدارة تصريف شؤون النظم الصحية وتمويلها مع الدول الأعضاء ابتغاء المساعدة على استحداث وصون وسائل فعالة لتصريف شؤون النظم الصحية وآليات منصفة وذات كفاءة ومستدامة للتمويل الصحي، وبضاهي ذلك في الأهمية ابتغاء تعزيز فعالية المساعدات والتعاون بين البلدان وشركائهم في التنمية. واعتُبر أداء الإدارة مرضياً جزئياً، مع ضرورة إجراء بعض التحسينات في معظم المجالات والعمليات. واستنتجت المراجعة ضرورة التصدي لعدد من القضايا من قبيل: (أ) كفاية تمويل خطة العمل وميزانية بند المساهمات؛ (ب) فعالية الاتصالات وجودتها واتساقها؛ (ج) عدم كفاية مراقبة عمل الأمانة لشبكة مبادرة تمكين الصحة بشأن التغطية الصحية الشاملة والحماية الصحية الاجتماعية؛ (د) جودة الرصد واكتمال التقارير؛ (هـ) الالتزام باتفاقات الجهات المانحة، بما في ذلك الامتثال لمتطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة. كما أقرت المراجعة بأن تحقيق النتائج المتوقعة بالكامل يقتضي اتخاذ إجراءات بالمقر الرئيسي لحسم المسائل النظمية. وفي الوقت نفسه، أشارت المراجعة إلى عدة ممارسات جيدة من حيث استدامة العمل في تصريف شؤون الصحة وتمويلها على مستويات المنظمة الثلاثة فضلاً عن البلدان، من قبيل إنشاء مراكز اتصال للتفاعل مع الإدارات الأخرى بهدف تعزيز التعاون فيما بين الدوائر/ الإدارات، وبرنامج التعلم العالمي بشأن السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية بهدف تدعيم قدرة الموظفين واتساق الدعم المقدم على مستويات المنظمة الثلاثة، وتدعيم القدرات الوطنية في استخدام الأدوات والنُهُج المعيارية لتصريف شؤون الصحة وتمويلها. وتشترك الإدارة في استضافة شراكيتين عالميتين تعملان على النهوض بعمل المنظمة في تنسيق عمل العديد من الجهات المانحة والشركاء وإسهاماتهم في عدة بلدان. ومن الممكن الإسهام في التعلم المؤسسي بفضل الخبرات والتحديات القائمة في مجال تنسيق الشراكات العالمية الرامية إلى التصدي لأولويات الصحة العمومية.

١٩- **دور منظمة الصحة العالمية في جمهورية تنزانيا المتحدة.** قُيِّم أداء منظمة الصحة العالمية باعتباره مرضياً جزئياً مع ضرورة إجراء بعض التحسينات. واستنتجت المراجعة، بناءً على المخاطر المتبقية وتدابير تخفيف وطأة المخاطر التي يتم نشرها، أن ثمة مستوى معقولاً من الضمان يدعم تحقيق النتائج المتوقعة. وتبين بالإضافة إلى ذلك وجود ممارسات جيدة، لاسيما الدعم المقدم لتطوير القدرات على مستوى الأقاليم والمناطق ومفهوم "مناطق تعلم الأقران" كمثال للدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به المنظمة في تقديم الخدمات الصحية في البلدان الكبيرة ذات الخدمات الصحية اللامركزية. وبالمثل فإنه يُنظر إلى التوسع التدريجي في نطاق عمل المكاتب الفرعية من شلل الأطفال والتمنيع وصولاً إلى ترصد المرض والاستجابة له على نحو متكامل (وربما إلى برامج أخرى) باعتباره من الأمور التي تحقق قيمة مضافة لوجود المنظمة في الميدان. كما أشارت المراجعة أيضاً

إلى إسهام المنظمة البارز في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية المعنية بتحسين إتاحة الأدوية والتكنولوجيا الصحية. وتعد جمهورية تنزانيا المتحدة من البلدان القليلة في الإقليم الأفريقي التي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة ببقاء الأطفال على قيد الحياة. بيد أن الملاحظة أشارت إلى ضرورة إعادة تقييم المنظمة ومسؤوليات المكاتب القطرية، بما في ذلك المكتب الفرعي في زنجبار والمكاتب الميدانية. ويشمل هذا تقييم الإمكانيات التقنية والتنظيمية والإدارية للمكاتب القطرية لتنفيذ خطة عمل الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧، بما في ذلك استعراض السياسات الشاملة مثل تعميم مبادئ المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن يزيد المكتب القطري استثماراته من أجل الاستفادة على نحو أفضل من المزايا النسبية لمنظمات الأمم المتحدة والشركاء، على سبيل المثال من خلال تعزيز التعاون بين القطاعات. وقد تبين أن عدد المخرجات المخطط لها (٨٣ مخرجاً) في الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥ طموح للغاية. ورغم أن خطة العمل للثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ تتضمن مخرجات أقل، فإنها لا تزال بعيدة المصم إلى حد ما، مع الافتقار إلى الموارد الكافية لتحقيق النتائج في شتى مجالات البرامج. واستنتجت المراجعة أن ثمة حاجة إلى الاستعراض المدقق للأساليب التشغيلية، وإلى الانتقال التدريجي من استبدال الخدمات إلى المشورة الأعلى كفاءةً في مجال السياسات. وقد تحقق نجاح محدود في تعبئة الموارد من منظمات الأمم المتحدة غير الممثلة في البلد لبرامج تعاني من نقص التمويل أو من أجل استخدام المشروع "الموحد" في النهوض بالتعاون بين القطاعات. وعلى نفس النسق، لم يتم بشكل كامل استكشاف فرص تعبئة الموارد من الجهات المانحة الموجودة في البلد. وفيما يتعلق بالعمليات التشغيلية، استنتجت المراجعة أن عدة ضوابط داخلية للعمليات التشغيلية لم تلتزم التزاماً تاماً بقواعد المنظمة ولوائحها، ولا سيما في مجال تنفيذ التعاون المالي المباشر، مما يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة. وترتبط المجالات الأخرى التي تستدعي التحسين بما يلي: (أ) عملية التوظيف؛ (ب) ضمان الفصل بين الواجبات في الوظائف المالية والإدارية؛ (ج) الموافقة على السفر في الوقت المناسب؛ (د) التأكد من الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وكذلك لم يتم تحقيق مخرجات في بعض مجالات البرامج مثل الصحة النفسية والوقاية من العنف والإصابات، وتكررت الإشارة إلى نقص التمويل وضرورة الاستجابة لطوارئ الصحة العمومية، بما في ذلك فاشية الكوليرا المندلعة في الآونة الأخيرة، باعتبارها أسباباً تقف وراء عدم تحقيق النتائج المتوقعة بالكامل. وأشارت المراجعة إلى أنه لم يتم بشكل كافٍ تخفيف وطأة خطر عدم تحقيق نتائج مستدامة على مستوى المستفيدين، وأنه ليس من المحتمل أن يتم على المستوى الوطني توسيع نطاق بعض المشاريع الإيضاحية التي تم اختبارها دون دعم كبير في المستقبل.

٢٠- **دائرة الأمراض السارية في المكتب الإقليمي لأفريقيا.** بناءً على تقييم المخاطر المتبقية البارزة والتدابير المعنية بتخفيف وطأتها، خلصت المراجعة إلى أن أداء الدائرة الموجودة بالمكتب الإقليمي كان مرضياً جزئياً مع ضرورة إجراء تحسينات كبيرة في عدة مجالات وعمليات. ومن حيث تنفيذ خطة العمل التقنية، أسهمت الدائرة في تحقيق المخرجات الإقليمية الخمسة المحددة في الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥. وتم بشكل جزئي تحقيق ثلاثة مخرجات في مجالات فيروس العوز المناعي البشري/ الأيدز والملاريا. وبلغ مستوى التنفيذ المالي لبرامج الدائرة ما نسبته ٩٤٪ في مقابل المخصصات الواردة بالميزانية البرمجية، و٩٣٪ في مقابل إجمالي الأموال المتاحة. وتكررت الإشارة إلى ضرورة الاستجابة لطوارئ الصحة العمومية، بما في ذلك الاستجابة لفاشية مرض فيروس الإيبولا، باعتبارها سبباً يقف وراء نقص تحقيق النتائج المتوقعة. وتضمنت القضايا الرئيسية التي حددتها المراجعة عدم وجود خطط استراتيجية برمجية مفصلة متعددة السنوات كي يسترشد بها العمل الخاص بالدائرة، ووجود نهج يتسم برد الفعل إلى حد كبير إزاء الطوارئ، والمشاركة دون المستوى الأمثل مع الشركاء ومنصات الشراكة الإقليمية الحالية، ومواطن الضعف التي تشوب تخطيط العمل والرصد واستخدام التقييمات لتحسين الأداء، والمساءلة عن النتائج. كما أشارت المراجعة إلى وجود مواطن ضعف تشوب الامتثال لقواعد المنظمة المتعلقة بشراء الخدمات، والرصد المالي لبند المساهمات، وجودة التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة وملاءمة توقيتها. وقد يتأثر تحقيق النتائج المخطط لها للثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ بسبب إعادة هيكلة الدائرة والتأخير في التوظيف في مقابل الوظائف الرئيسية في خطة الموارد البشرية. واستنتجت المراجعة أن مستوى المخاطر المتبقية منخفض في مجال واحد، ومتوسط في ثلاثة مجالات، ومرتفع في مجالين. ومن ناحية أخرى، أشارت المراجعة إلى بعض

الممارسات الجيدة المتماشية مع الأغراض الخاصة بإصلاح المنظمة وبرنامج التحول الخاصة بالأمانة في الإقليم الأفريقي. واستثمرت الدائرة في وضع وثيقة رؤية استراتيجية عامة تحدد توجهاتها الاستراتيجية، بما يتوافق مع برنامج التحول. وبعد إنهاء البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب في عام ٢٠١٥، تم إنشاء المشروع الخاص الموسع للقضاء على الأمراض المدارية المهملة؛ وقد اجتذب هذا المشروع التزام الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص التجاري، بتحقيق القضاء على الأمراض المدارية المهملة في الإقليم الأفريقي. وعزز إنشاء مراكز اتصال لتنسيق التعاون بشكل أفضل مع الدوائر الأخرى من التعاون بين الدوائر. وساعدت الدورات التدريبية وحلقات العمل على تطوير وتوسيع تنفيذ الاستراتيجيات العالمية الجديدة في السياقات القطرية. وحيث تقرر المراجعة بأن الدائرة مازال في مرحلة تغيير كبير في إطار التحول المتواصل للمكتب الإقليمي ككل، فقد استنتجت المراجعة أن تحقيق الأغراض الموضوعية قد يتأثر تأثيراً جوهرياً بعدة قضايا، من بينها الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب الإدارات الأخرى الموجودة بالمكتب الإقليمي والمقر الرئيسي، إذا لم يتم التصدي لهذه القضايا في الوقت المناسب. وقد أثرت هذه القضايا على حدة مع مستوى الإدارة الملائم.

٢١- **إدارة صحة الأم والوليد والطفل والمراهق بالمقر الرئيسي.** استنتجت المراجعة وجود مستوى معقول من الضمان يدعم تحقيق النتائج المتوقعة، وخلصت المراجعة إلى أن أداء الإدارة كان مرضياً جزئياً مع ضرورة إجراء بعض التحسينات في معظم المجالات والعمليات من أجل إدارة المستويات المرتفعة والمتوسطة للمخاطر المتبقية. واشتملت القضايا الرئيسية التي تم تحديدها على ما يلي: (أ) المخاطر التي قد تلم بسمة المنظمة بسبب منتجات المعلومات الصادرة عن شراكة صحة الأم والوليد والطفل والمراهق على الموقع الإلكتروني للمنظمة بما في ذلك التدخلات غير المتوافقة مع المبادئ التوجيهية للمنظمة؛ (ب) عدم وجود استراتيجية محددة بوضوح للإدارة بشأن المراكز المتعاونة مع المنظمة؛ (ج) ارتفاع مستوى السفر في مهام الموظفين مما يؤدي إلى وجود عقبات أمام فعالية الاتصال والتنسيق على المستوى الداخلي؛ (د) اختلالات التمويل بين فرق العمل داخل الإدارة؛ (هـ) عدم كفاية التقارير المعنية بالرصد وتقييم أداء خطة العمل والميزانية البرمجية. كما استنتجت المراجعة أنه تبين عدم امتثال الضوابط الداخلية وعدة عمليات تشغيلية لقواعد المنظمة وسياساتها بشكل يستدعي التحسين. كان ذلك في المجالات التالية: إدارة المخاطر؛ والامتثال لمتطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة؛ وملاءمة توقيت تسجيل الحصول على المنجزات المستهدفة للخدمات. وكذلك تم تحديد مجالات التحسين المحتمل فيما يتعلق بالآتي: (أ) الإرشادات المتاحة للطوارئ والأزمات الإنسانية؛ (ب) إجراء التقييمات واستخدامها كي يسترشد بها عمل الإدارة؛ (ج) التأكد من استدامة عمل الإدارة من حيث التأثير والفوائد الطويلة الأمد على المستوى القطري؛ (د) إدارة برنامج البحوث؛ (هـ) نشر منتجات المعلومات وبثها؛ (و) محدودية الانتقال الجغرافي لموظفي المقر الرئيسي إلى المستويات الإقليمية والقطرية للمنظمة.^١ ومن ناحية أخرى، أشارت المراجعة أيضاً إلى عدة ممارسات جيدة تتماشى مع الأغراض الخاصة بإصلاح المنظمة. وأكدت الإدارة على الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل الاضطلاع بولاية الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة. كما تعاونت الإدارة بشكل جيد مع العديد من سائر برامج المنظمة، من قبيل برنامج "منظمة صحة عالمية واحدة"، من أجل تحقيق الهدف المشترك المعني بتحسين الصحة وإنقاذ أرواح النساء والأطفال. وفي إطار الإصلاح البرمجي وتحديد الأولويات، تُعتبر من الممارسات الجيدة أيضاً عملية المشاورات العالمية المتعددة المراحل من أجل التوافق حول أولويات البحوث في مجال صحة الأم والوليد والطفل والمراهق. وتمثلت إحدى الممارسات الفعالة لتحديد ملامح برنامج البحوث في دعوة الخبراء في مجال البحوث والبرامج الذين يتمتعون بخلفيات وخبرات واسعة النطاق من شتى الأقاليم الجغرافية، والذين تم تحديدهم من خلال عمليات بحث منهجية ومقدمي معلومات رئيسيين، كي يقترحوا مسائل

١ أشارت المراجعة إلى أن ١٣ موظفاً، من إجمالي ٢٧ موظفاً من الفئة المهنية، أتموا مدة تكليفهم المعيارية، وأن ١٠ من هؤلاء الموظفين تجاوزوا مدة تكليفهم المعيارية بأكثر من ١٠ سنوات. وقد ردت المراجعة أنه سيتعين نقل ١٥ موظفاً من الفئة المهنية (بنسبة ٥٦٪) بنهاية تدابير الانتقال الجغرافي المؤقت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مما يؤدي إلى وجود تحديات إدارية وتنظيمية جسيمة.

بحثية متعلقة بمجالات متنوعة مثل الوثائقيات الوصفية والتدخلات والسياسات/ النظم، والتي جرى بعد ذلك تحديد أولوياتها استناداً إلى خمسة معايير: الوضوح، والمسؤولية، والأهمية أو التأثير، والتنفيذ، والإنصاف.

عمليات المراجعة التشغيلية

٢٢- الهدف من عمليات المراجعة التشغيلية تقييم عمليات إدارة المخاطر والمراقبة في مجالات الشؤون المالية والإدارية فيما يتعلق بنزاهة المعلومات المالية والإدارية؛ واستغلال الموارد بكفاءة واقتصاد؛ والامتثال للوائح منظمة الصحة العالمية وسياساتها وإجراءاتها؛ وحماية الأصول.

المجالات الشاملة

٢٣- توفير الخدمات لمستخدمي نظام الإدارة العالمي. خلصت المراجعة إلى أن الضوابط المطبقة على توفير الخدمات لمستخدمي نظام الإدارة العالمي والإدارة الشاملة لهوية مستخدم هذا النظام ونفاذهم إليه كانت مرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال تحسينات كبيرة. وتزيد حقوق النفاذ المفرطة من مخاطر انتهاكات أمن المعلومات، كما أن الأخطاء أو إساءة استخدام الامتيازات قد تؤدي إلى الإضرار بسمعة المنظمة وتكبدها خسائر مالية. وقد استنتجت المراجعة إسناد حقوق النفاذ لأدوار معينة لعدد كبير من المستخدمين، إلا أن معظمهم لا يستخدم الوظائف المرتبطة بهذا الدور (على سبيل المثال "طالب المشتريات"). وحددت المراجعة أيضاً "تراكباً شديداً للخطورة" بين المسؤوليات في نظام الإدارة العالمي، وهي المسؤوليات التي من شأنها أن تيسر إنجاز الأنشطة التي ينبغي الفصل بينها إن اضطلع بها الشخص نفسه، مثل (أ) تقديم طلب شراء لسلع أو خدمات، والموافقة عليه، ثم تسجيل تلقي السلع، (ب) أو إنشاء سجل لأحد الموردين، وتقديم طلب شراء مع هذا المورد والموافقة عليه، وأخيراً تسجيل الحصول على الخدمات. وقد وجدت أشكال أخرى لتراكب المسؤوليات فيما يتعلق بمعاملات حساب السلف المستديمة الإلكتروني. علاوة على ذلك، أشارت المراجعة إلى عدم وجود استعراضات شاملة لحقوق النفاذ الممنوحة للمستخدمين، وكذلك إلى أوجه التفاوت الملحوظ بين القائمة الرسمية لتعريفات المسؤوليات، وجدول تفويض المسؤوليات، وقائمة المسؤوليات المسندة بالفعل للمستخدمين. وفيما يتعلق بالضوابط التقنية والبنية التحتية التقنية العامة لنظام الإدارة العالمي، وجد أن الحلول التقنية والعمليات التقنية كانت مجزأة - على سبيل المثال، البيانات الأساسية الخاصة بالمستخدمين وخصائص حساباتهم وامتيازات النفاذ الممنوحة لهم مخزنة حالياً في عدة مستودعات للبيانات تعتمد على برامج ذات مواصفات مصممة خصيصاً لضمان الدقة والتزامن. ووجدت أيضاً سجلات مزدوجة وسجلات غير مرتبطة (orphan records) محتملة، تطلبت التسوية. وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة، أشارت المراجعة إلى وجود بعض الضوابط الفعالة، مثل الإنهاء التلقائي القائم على النظام لحقوق النفاذ وفقاً لتاريخ إنهاء عقد المستخدم أو عدم وجود أطراف في اتفاقات أداء العمل لها حق النفاذ للنظام في وقت إجراء المراجعة، في بداية عام ٢٠١٦. وفضلاً عن ذلك، فإن الإدارة في طور وضع وتنفيذ عدة مبادرات تهدف إلى تسوية المسائل المحددة في عمليات المراجعة السابقة، مثل اقتناء وإدماج حل كامل لإدارة الهوية والنفاذ (برنامج أوراكل لإدارة الهوية)، والرصد النشط لعملية إنشاء حسابات جديدة للازدواج المحتمل أو الحسابات غير المكتملة، وتنفيذ إدارة الشؤون المالية لإجراء التشغيل الموحد لاستعراض مسؤوليات نظام الإدارة العالمي.

٢٤- سير العمل في برامج أوراكل، وضوابط تطبيق الموافقة على المشاريع. سير عمل الموافقات في برنامج أوراكل مفهوم يشمل الهيكل الهرمي الخاص بـ "تفويض السلطة"، والحدود المالية ذات الصلة، ويتيح تبسيط عمليات إعداد الطلبات والموافقة عليها. وقد استهدفت المراجعة استعراض وتقييم تصميم ضوابط تطبيقات نظام الإدارة العالمي المدمجة وفعاليتها، مثل الموافقات والتفويضات والإخطارات والإنذارات، وغيرها من الآليات المماثلة، التي تُنفذ لضمان امتثال العمليات والمعاملات الخاصة بالأعمال وكفاءتها وفعاليتها. واعتبرت الضوابط المطبقة على سير عمل الموافقات مرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال بعض التحسينات للتخفيف من وطأة

المخاطر الرئيسية، ولاسيما في شكل تحسين تصريف الشؤون وكذلك تحسين الرصد والتبليغ بشأن أنشطة الموافقة المفوضة. وقد ارتبطت النتائج الأساسية بالمخاطر ذات الصلة (أ) بالموظفين الذين يوافقون بأنفسهم على الطلبات الخاصة بهم، (ب) وبالمعاملات التي لم يوافق عليها شخص في مستوى إداري ملائم أو ذو سلطة مالية. وقد وجد أن العامل المساهم الرئيسي في هذه النتائج هو إما الاستخدام غير المقيد للوظائف الفعالة سواء للتفويض المؤقت أو نقل حقوق الموافقة لمستخدم آخر (على سبيل المثال "قواعد الإجازات" و"الوصول لقائمة العمل")، أو تراكم مهام الموافقين المتعددين في يد شخص واحد لنفس خطة العمل. فضلاً عن ذلك، يمكن تنفيذ ضوابط معينة للنظام بمزيد من التفصيل من أجل مواءمة صلاحيات الموافقة على تفويض السلطة على نحو أفضل، بحيث تعكس الظروف المثلى للتشغيل والمخاطر على مستوى مركز الميزانية (أو خطة العمل)، بدلاً من تنسيقها على مستوى المكاتب الرئيسية، ويتطلب التخفيف الفعال لوطأة المخاطر من قادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات بذل جهود متضافرة، وكذلك التزام بين الضوابط الإدارية وضوابط النظم المطبقة على عملية الموافقة على النفقات.

٢٥- **التأمين الصحي لموظفي منظمة الصحة العالمية.** خلصت المراجعة إلى أن عمليات تصريف الشؤون وإدارة المخاطر وعملية المراقبة لرد تكاليف الرعاية الصحية المعترف بها طبياً من خلال التأمين الصحي لموظفي المنظمة كانت مُرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال بعض التحسينات للتخفيف من وطأة المخاطر الرئيسية. وأشارت المراجعة إلى التحسينات الكبيرة التي طرأت منذ المراجعة الداخلية السابقة التي أجريت في عام ٢٠٠٩، والمراجعة الخارجية التي أجريت في عام ٢٠١٦، بما في ذلك تلك المتعلقة بتصريف الشؤون والتمويل ومراقبة الجودة. وعلى الرغم من ذلك، يظل التحدي الرئيسي الذي يواجه التأمين الصحي للموظفين هو تمويل العجز طويل الأجل في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (التغطية التأمينية المستمرة بعد انتهاء الخدمة للموظفين المؤهلين، والمعاليين المستحقين، وأفراد الأسر الباقين على قيد الحياة). والقرار المتعلق بالتغطية الكاملة لالتزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بحلول عام ٢٠٣٨، والتكاليف الطبية المتزايدة باطراد، وكذلك التغييرات في إعداد المطالبات، تقتضي جميعها التركيز المتواصل على التحسين التشغيلي وتصريف الشؤون. وعلى الرغم من أن رصيد صندوق التأمين الصحي للموظفين كان قد بلغ حوالي ٧٢٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٥، فإن العجز غير الممول قد بلغ ١٣١٨ مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل ٦٤٪ من إجمالي الالتزام. وقد كان العنصر الرئيسي لتمويل العجز غير الممول هو الزيادة التدريجية في المساهمات، والتي تبلغ حالياً ٤٪ سنوياً. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحديد قيمة التمويل يتأثر بافتراضات مختلفة، ولاسيما بالتضخم في التكاليف الطبية التي تتجاوز معدل نمو التكاليف المتوقع. وقد أظهر تحليل الحساسية الاكتواري أن الزيادة بنسبة ١٪ في نمو التكاليف المتوقع يؤدي إلى معدل تمويل بنسبة ٥٩٪ بحلول عام ٢٠٤٨، أي خلال ١٠ سنوات بعد الموعد المستهدف المحدد للتمويل بنسبة ١٠٠٪. وينبغي على أمانة التأمين الصحي للموظفين الموازنة بين تقديم الخدمات اليومية والقدرة على تحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل، مثل احتواء التكاليف وإتاحة العلاج. وتقتضي أيضاً تهديدات الغش الناشئة، على سبيل المثال، عن النظام الإلكتروني الجديد لتقديم المطالبات الذي يطلب تقديم المستندات المسوحة ضوئياً بدلاً من الأصول، اهتماماً كبيراً فيما يتعلق بإجراءات مراقبة الجودة.

عمليات المراجعة الميدانية

٢٦- **المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا.** لوحظ في إطار المراجعة التحسينات الطارئة على الإجراءات والضوابط لدى مقارنتها بالوضع أثناء المراجعة السابقة التي أجريت في عام ٢٠١٣. وبشكل عام، فإن الضوابط التي نفذها المكتب الإقليمي للتخفيف من وطأة المخاطر الرئيسية في مجالات الشؤون الإدارية والمالية كانت مُرضية. وتم لفت انتباه الإدارة لبعض المجالات التي تطلبت اتخاذ إجراء فوري، مثل: (أ) تقديم الموظفين لنماذج إعلان المصالح في الوقت المناسب؛ (ب) تنافسية عملية التوظيف وتحديث سياسة القائمة الخاصة بموظفي الفئة الفنية الدوليين المؤقتين؛ (ج) إتمام عملية إنشاء اللجنة الإقليمية لاستعراض العقود؛ (د) إتمام إجراء تلقي

الحكومات للسلع؛ (هـ) الموافقة على طلبات السفر في الوقت المناسب؛ (و) نطاق عمل وحدة الامتثال الإقليمية؛ (ز) الاتساق في تحميل الوثائق الداعمة للقرارات والموافقات إلى نظام إدارة المحتويات المؤسسية.

٢٧- المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. خلصت المراجعة إلى أن الضوابط المنفذة لتخفيف وطأة المخاطر الرئيسية في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال بعض التحسينات. ولاحظت المراجعة، من جهة، التحسينات الطارئة على الإجراءات والضوابط مقارنة بالمراجعة السابقة التي أجريت في عام ٢٠١٤، إذ ازداد عدد الضوابط الفعالة من ٦٦٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٧٧٪ في عام ٢٠١٦. كما أشارت المراجعة أيضاً إلى مبادرات معينة ساهمت في تحسين الامتثال في رصد ومتابعة التقارير المتأخرة المتعلقة بالتعاون المالي المباشر والتنفيذ المباشر (مما أدى إلى انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي لهذه التقارير المتأخرة بنسبة ٥٠٪ تقريباً مقارنة بعام ٢٠١٤)، وفي فعالية الضوابط في عملية التوظيف في غير حالات الطوارئ. وقد تم أيضاً تدعيم الضوابط المطبقة على الأصول الثابتة والمشتريات، وواصلت حسابات حساب السلف المستديمة الإلكتروني إظهار نسبة عالية في إعادة التسويات. كما أبلغ عمل وظيفة الامتثال في المكتب الإقليمي عن تحسن في الضمان المكفول بفضل "خط الدفاع الثاني". ومن جهة أخرى، مازالت المخاطر غير المخففة قائمة في المجالات عالية الخطورة، واعتبر بعضها من المسائل المتكررة، وقد تم لفت انتباه الإدارة إليها، ومن هذه المخاطر: (أ) التأخير في تقديم التقارير التقنية والمالية للجهات المانحة؛ (ب) عدم قيام المكتب الإقليمي بعد بوضع عملية شاملة للاستعراض والتوثيق الرسمي، على أساس المعاينة العشوائية، لتقارير أنشطة التنفيذ المباشر التي تستأثر بها المكاتب القطرية لدى تقديمها؛ (ج) عدم الاضطلاع بشكل متسق بأنشطة ضمان مستقلة بشأن التعاون المالي المباشر في الوقت المناسب (تم وضع خطة لتدعيم هذه الأنشطة، لكنها لا تزال في المرحلة الأولى من مراحل التنفيذ)؛ (د) عدم وجود خطة رسمية، تتضمن متطلبات الميزانية، لتحقيق امتثال أمني أعلى للمكاتب القطرية في إقليم شرق المتوسط من خلال عملية تحديد الأولويات حالما يتوفر التمويل اللازم، مما قد يعرض أمن الموظفين للخطر ويؤثر سلباً على تنفيذ البرنامج. فضلاً عن ذلك، تم تقديم بعض التوصيات بشأن توظيف الموظفين في برنامج شلل الأطفال، للنظر فيها بالتعاون مع المقر الرئيسي.

٢٨- المكتب القطري في الجمهورية العربية السورية. من المسلم به أن المكتب القطري يواجه تحديات لا يستهان بها، ناجمة عن النزاع القائم، تؤثر على العديد من جوانب عملياته في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك توزيع الأدوية وإمكانية الوصول إلى بعض الأنحاء بالبلد (يضطر المكتب القطري في بعض المواقع إلى الاعتماد على المنظمات المحلية غير الحكومية في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية). وبصفة عامة، استنتجت المراجعة أن الضوابط المنفذة لتخفيف من وطأة المخاطر الرئيسية المسجلة في المكتب القطري خلال الفترة قيد الاستعراض كانت مرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال بعض التحسينات. وهناك خطر شديد متأصل في البلد بسبب السياق الذي يعمل من خلاله المكتب القطري، ويكون تقبل المنظمة للمخاطر أعلى في هذه البيئة. وقد تطلبت المسائل التالية، والتي تنطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى، عناية فورية فيما يتعلق بأنشطة المراقبة، وهي: (أ) شراء المكتب القطري للسلع (تحديداً الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية) وتبرعه بمعظمها للسلطات المحلية والمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من ذلك، فبسبب السياق، كان تحقق المكتب القطري محدوداً فيما يتعلق بالمتلقين النهائيين للسلع التي تبرع بها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالكميات الفعلية من المنتجات منتهية الصلاحية أو التالفة؛ (ب) أنشطة الضمان المتعلقة بالمنح المقدمة للمنظمات غير الحكومية كانت محدودة، إذ اقتصر على استعراض، على أساس المعاينة العشوائية، للوثائق الداعمة للتأكد من أنها ملائمة وأن الإبلاغ عن النفقات يتم وفقاً لإجراءات منظمة الصحة العالمية؛ (ج) التأخير في تقديم التقارير التقنية والمالية للجهات المانحة، إذ تراوح ما بين خمسة أشهر وأكثر من عام، وكان السبب الرئيسي المبلغ به لهذا التأخير الوقت الطويل اللازم لتخليص أعباء الشحن ذات الصلة بالإمدادات، وقد شارك المقر الرئيسي للمنظمة في إدخال تغييرات على إدارة سلسلة الإمداد كجزء من الإصلاح الشامل في أعمال الطوارئ الخاصة بالمنظمة؛ (د) عدم وجود مبادئ توجيهية محلية بشأن عملية تعيين المتعاقدين التي يضطلع بها

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واعتُبر من الضروري وضع نظام للمساعدة في ضمان مستوى رفيع من الشفافية في عملية اختيار الموظفين واختيار المتعاقدين مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وذلك بسبب السياق المحدد في الجمهورية العربية السورية. وحددت المراجعة أيضاً عدة ممارسات جيدة، منها الترتيبات التي تمت مؤخراً مع أحد الأطراف الثالثة من المؤسسات المالية لتقديم مدفوعات نقدية لحلقات العمل وحملات التطعيم، وإعداد مخططات للعمليات الرئيسية، وتنفيذ عملية لتقييم الموردين المحليين الرئيسيين بصفة دورية من خلال الاستعانة بمؤشرات الأداء الرئيسية، واستحداث نظام تتبع لرصد الموقع والسرعة وغيرها من البارامترات الخاصة بالمركبات الرسمية.

٢٩- المكتب القطري في جنوب السودان (٢٠١٥). استنتجت المراجعة أن الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري كانت غير مرضية من حيث فعاليتها التشغيلية العامة. وينبغي التسليم بأن جنوب السودان يواجه تحديات لا يستهان بها تؤثر على جوانب عديدة من عمليات المكتب القطري في المواقع العشرة التي تعمل فيها منظمة الصحة العالمية في مختلف أنحاء البلد، وتتضمن هذه التحديات ضعف البنية التحتية بالاقتران مع النزاعات المسلحة القائمة وعدم الاستقرار السياسي. ومن المتوقع، من خلال الدعم الذي يقدمه المكتب الإقليمي لأفريقيا، تحسن إطار المراقبة الداخلية تحسناً ملحوظاً في المستقبل القريب، في وجود كل من ممثل المنظمة وموظف العمليات، الذي تم تعيينه مؤخراً، والتزامهما بتحسين إطار المراقبة. وقد سلّطت المراجعة الضوء على مواطن الضعف التالية:

(أ) عدم اتساق البنية التشغيلية في المكاتب الفرعية، مع وجود تباين كبير في مستوى الملاك الوظيفي، والافتقار للمعايير المسندة بالبيانات لتخصيص الموارد البشرية لأحاد المكاتب، وبالتالي زيادة المخاطر المحتملة لتنفيذ برامج غير فعالة ووقوع حالات غش.

(ب) عدم وجود رسم بياني تفصيلي محدث للهيكل التنظيمي بالمكتب القطري، الرسم المتاح هو آخر رسم تم إعداده في عام ٢٠١١.

(ج) شغل عدة مناصب من خلال اتفاقات الخدمات الخاصة، على الرغم من أن المهام المطلوب تنفيذها كانت تتعارض مع وجود عاملين من غير الموظفين.

(د) عدم اتباع قواعد الشراء الأساسية، مما أدى إلى اعتبار خطر حدوث الغش مرتفعاً. وقد كشف مكتب خدمات المراقبة الداخلية عند اختبار معاملات معينة عن وجود عدد من "علامات الإنذار" بالغش، واضطلع بتحقيق أولي في مسائل معينة وقدم توصيات محددة تغطي هذه المسائل.

(هـ) عدم وجود إجراءات موحدة تبين الضوابط الواجب تنفيذها، وعدم وجود نماذج موحدة تستخدم عند صرف النقدية لتنفيذ أنشطة شلل الأطفال ومدفوعات العاملين في الخطوط الأمامية، كما أن جودة استعراض الوثائق الداعمة المرفقة بالبيانات المالية لم تكن كافية.

(و) المدفوعات النقدية، مع ارتفاع المخاطر المرتبطة بسوء التصرف وانعدام أمن الموظفين، كانت تُستخدم باستفاضة للتخفيف من وطأة المخاطر ذات الصلة بتنفيذ البرنامج، ولم تبذل جهود تذكر لتقليلها.

(ز) العديد من أطراف اتفاقات الخدمات الخاصة كانوا يستخدمون عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بهم في المهام الرسمية المسندة إليهم.

(ح) الافتقار إلى المراقبة الداخلية الكافية المفروضة على حجز تذاكر السفر والمدفوعات لوكيل السفر. ونتيجة لذلك، ادعى وكيل السفر عدم تسديد فواتير تبلغ قيمتها الإجمالية ١٨٧ ٠٠٠ دولار أمريكي، وكان المكتب القطري يستعرض صحة الادعاء.

(ط) لم يستخدم المكتب القطري وظيفة الأصول الثابتة في نظام الإدارة العالمي، ولم يكن لديه أي أداة أخرى لإدارة أصوله، وذلك حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعند إجراء المراجعة، كان المكتب القطري في طور عملية التفتيش على جميع الأصول وتسجيلها في وحدة نظام الإدارة العالمي ذات الصلة.

(ي) عدم استخدام أداة للتتبع لرصد الامتثال لتقديم التقارير للجهات المانحة.

(ك) وفقاً لتقييم الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا الذي أُجري في عام ٢٠١٥، فإن المكتب الرئيسي في جوبا والمكاتب الفرعية العشرة لم تكن ممتثلة.

(ل) لم يشارك المكتب القطري مشاركة كاملة في أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركته في الاجتماعات التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي دفع التكاليف المتقاسمة للأمم المتحدة في الوقت المناسب، وفي إدارة عيادة الأمم المتحدة الطبية في البلد.

الاستعراضات المكتبية

٣٠- أجريت عمليات المراجعة التشغيلية أيضاً في صورة استعراضات مكتبية تم تنفيذها في المقر الرئيسي (لم تنطو على السفر إلى الموقع)، بالاستعانة بالبيانات المتاحة في نظام الإدارة العالمي والوثائق الداعمة المحملة إلى نظام إدارة السجلات ونظام إدارة المحتويات المؤسسية.

٣١- **المكتب القطري في الاتحاد الروسي.** لوحظ في إطار المراجعة التحسينات الطارئة منذ الاستعراض الذي أجراه الفريق المعني بالامتثال والتابع للمكتب الإقليمي لأوروبا في عام ٢٠١٥، ولا سيما في إطار المراقبة وأنشطة المراقبة، وبشكل أكثر تحديداً في مجالات شراء الخدمات. وبوجه عام، قُيِّمت فعالية الضوابط في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري على أنها مرضية. وعلى الرغم من ذلك، تم لفت انتباه الإدارة إلى بعض المسائل، بما في ذلك الفصل غير الكافي بين الواجبات في حفظ النقدية ومسك الدفاتر ذات الصلة، وعدم توافر الموافقة الكافية والوثائق الداعمة لمعاملات حساب السلف المستديمة الإلكتروني.

٣٢- **المكتب القطري في لبنان.** بشكل عام، قيمت المراجعة فعالية الضوابط المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري على أنها مرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال بعض التحسينات للتخفيف من وطأة المخاطر الرئيسية. وقد تطلبت المسائل التي تنطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى عناية فورية من قبل الإدارة، وشملت هذه المسائل: عدم وجود استعراضات موثقة وموافقات على التقارير المالية الخاصة بعقود الخدمات، مما يؤدي إلى احتمال عدم دقة المبالغ الفعلية المبلغ عنها أو عدم تبريرها، وعدم اكتمال الوثائق الداعمة المقدمة، وعدم كفاية إجراء أنشطة الضمان بشأن المنح المقدمة للمنظمات غير الحكومية، للتأكد من أن الوثائق الداعمة كافية وأن النفقات المبلغ عنها تتوافق وإجراءات المنظمة، مما يزيد من خطر فقدان الأموال أو المخالفات التي لا تُكتشف في الوقت المناسب. أما مواطن الضعف الأخرى التي وجدت والتي تطلبت اتخاذ إجراء فوري من قبل الإدارة فكانت: (أ) عدم إجراء تقييم رسمي لمقدمي الخدمات؛ (ب) عدم استخدام النوع المناسب من عقود الخدمات؛ (ج) عدم الحصول على الخدمات ومنجزات التنفيذ المباشر في الوقت المناسب؛ (د) عدم تحميل الوثائق الداعمة للقرارات والموافقات إلى نظام إدارة المحتويات المؤسسية؛ (هـ) استخدام أوامر الشراء الخاصة

بحساب السُلف المستديمة الإلكتروني في الأنشطة التي يمكن التخطيط لها مسبقاً والتعامل معها على أنها مشتريات منتظمة؛ (و) التأخر في الموافقة على طلبات السفر.

٣٣- **المكتب القطري في ملديف.** اعتبرت فعالية الضوابط المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري مُرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال بعض التحسينات. وقد تطلبت المسائل التالية، والتي تنطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى، عناية فورية، وهي: (أ) الفصل غير الكافي بين الواجبات في حفظ النقدية ومسك الدفاتر؛ (ب) عدم المواظبة على تلقي و/ أو استعراض التقارير التقنية والمالية والمنجزات النهائية لعقود الخدمات، لضمان تقديم الخدمات بما يتسق وأهداف البرنامج والعمل المتفق عليه في الاتفاق؛ (ج) عدم المثابرة على الاضطلاع بأنشطة ضمان التعاون المالي المباشر وتوثيقها. علاوة على ذلك، لم يكن الرصد الميداني والفحص العشوائي للأنشطة يُجرى إلا على أساس الحاجة، ولم تكن هذه الاستعراضات تُوثق. وعلى الرغم من أنه عند استعراض التقارير المالية يخضع بيان النفقات للمقارنة مع دفتر الأستاذ الفرعي الناتج عن النظم المالية للحكومة، فلم يتم الحصول على أي فواتير أصلية أو استعراضها.

٣٤- **المكتب القطري في رواندا.** قُيِّمت الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري من حيث فعاليتها التشغيلية العامة على أنها مُرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال بعض التحسينات. وأشارت المراجعة إلى مخاطر متبقية عالية المستوى فيما يتعلق بالإخفاق في إجراء أنشطة الضمان والفحص العشوائي للوثائق الداعمة للتعاون المالي المباشر، وهو ما يمثل ٤٨٪ من نفقات العاملين من غير الموظفين، ويمكن أن يسفر ذلك عن تكبد خسائر مالية أو عن عدم الكشف عن المخالفات في الوقت المناسب. واعتمد المكتب القطري تحديداً على إجراءات الإدارة المالية الخاصة بوزارة الصحة. ولاحظ مكتب خدمات المراقبة الداخلية وجود الآتي: (أ) نظام متكامل للإدارة المالية، (ب) ووحدة للمراجعة الداخلية، (ج) وتقارير سنوية من المراجع العام للحسابات في رواندا. وعلى الرغم من ذلك، أشارت المراجعة إلى أن ٥٧ تقريراً فقط (بنسبة ٣٦٪) من إجمالي ١٥٧ تقريراً صدر في عام ٢٠١٥ هي التي احتوت على آراء مراجعي الحسابات المشمولة بتحفظات. ومن هنا، ومن منطلق الاعتماد على إجراء المراجعة الخاص بوزارة الصحة فقط، اعتُبر أن المكتب القطري لم يحصل على معلومات كافية وضمان للنتائج ذات الصلة باستخدام أموال منظمة الصحة العالمية. وقد تضمنت المجالات الأخرى التي تطلبت إدخال تحسينات رصد أداء الموردين والاحتفاظ بسجل الأصول الثابتة. وقد تحددت المشاركة النشطة للمكتب القطري في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة في رواندا على أنها أحد الممارسات الجيدة.

٣٥- **المكتب القطري في جزر القمر.** قُيِّمت فعالية الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري على أنها مُرضية، باستثناء الفصل بين الواجبات في مجالات إدارة النقدية والأصول الثابتة، والتي تطلبت عناية من قِبل الإدارة. وعلى وجه التحديد، تزايد خطر وقوع حالات غش لأن كلاً من المسؤول الإداري والمساعد الإداري كان له دور "طالب المشتريات" ودور في حساب السُلف المستديمة الإلكتروني في نظام الإدارة العالمي، كما كان لكل منهما توقيع معتمد لدى البنوك، وكان المسؤول عن الاضطلاع بالإحصاء السنوي للأصول الثابتة هو مساعد اللوجيستيات والمشتريات وشؤون السفر، وهو الذي يضطلع أيضاً بمسؤولية "أخصائي الأصول الثابتة". وأشارت المراجعة إلى أن المكتب القطري اتخذ إجراءً عاجلاً في شباط/ فبراير ٢٠١٥ لتعليق طريقة تنفيذ التعاون المالي المباشر، بسبب عدم تلقي التقارير التقنية والمالية من الشركاء الوطنيين، وهو ما اعتبر أحد الممارسات الجيدة. وقد انتقل المكتب القطري إلى مرحلة التنفيذ المباشر كطريقة أولية خاصة به وذلك عقب التشاور مع المكتب الإقليمي لأفريقيا.

٣٦- **المكتب القطري في غانا.** استنتجت المراجعة بشكل عام أن فعالية الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً، مع ضرورة إدخال بعض التحسينات. وعلى وجه التحديد وُجه انتباه الإدارة للمسائل التالية. عدم إنجاز أنشطة الضمان والفحص العشوائي للوثائق الداعمة للتعاون المالي المباشر، وهو ما يمثل ٣٨٪ من نفقات العاملين من غير الموظفين، مما قد يؤدي إلى فقدان الأموال أو المخالفات التي لا تُكتشف في الوقت المناسب. وقد كانت قيود التوظيف هي العائق الأساسي الذي يحول دون التنفيذ الفعال لهذه الضوابط. وقد قدم المكتب القطري تقييماً ذاتياً للعناية الواجبة لشركاء التنفيذ الرئيسيين في التعاون المالي المباشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إلا أنه لم يكن قد تلقى النتائج في وقت صدور التقرير. وتتضمن المجالات الأخرى التي تطلبت إدخال تحسينات عملية اختيار الموظفين، والفصل بين الواجبات في مجال حساب السلف المستدime الإلكتروني، والمخزون المادي للأصول الثابتة، وأمن المكاتب.

الاستعانة بخدمات استشارية خاصة

٣٧- **الأنشطة التشغيلية لمبادرة استئصال شلل الأطفال في المكتبين القطريين في أفغانستان وباكستان.** بناءً على طلب كل من المدير الإقليمي لشرق المتوسط ومدير برنامج استئصال شلل الأطفال بالمقر الرئيسي، قدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية المساعدة الاستشارية لاستعراض الأنشطة التشغيلية لبرنامج شلل الأطفال في المكتبين القطريين في أفغانستان وباكستان. وُظمت زيارات ميدانية لكابل وإسلام آباد وبيشاور ولاهور. وقد انتهت الاستشارات إلى أن الضوابط، كما تم وصفها والإبلاغ عن تنفيذها من قبل المكتبين القطريين والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط وبرنامج شلل الأطفال بالمقر الرئيسي، كانت مرضية جزئياً فيما يتعلق بالتصدي للمخاطر عالية المخاطر. وقد حدد الاستعراض بشكل أساسي الافتقار للنضوج في الأدوات والإجراءات الداعمة التي أدت، بالإضافة إلى الشواغر طويلة الأجل في المناصب الرئيسية، إلى خلق بيئة قوضت القدرة العامة لوظائف الإدارة والتنظيم لدعم البرنامج وضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة. وعلى الرغم من الاعتراف بأن هناك مخاطر متصلة عالية المستوى في أفغانستان وباكستان بسبب السياق الذي يعمل في ظلّه المكتبان القطريان، وأن تقبل المنظمة للمخاطر في هذه البيئات يكون أعلى، فقد بذل برنامج شلل الأطفال جهوداً لحل بعض من هذه المسائل المتعلقة بالتشغيل. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك بعض المشكلات، وقد أعد المكتب عدة توصيات للإدارة على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر الرئيسي، والتي حريّ بها أن تعالج أبرز مواطن الضعف إن تم تنفيذها تنفيذاً بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب.

التحقيقات

٣٨- في عام ٢٠١٦ تلقى المكتب ٧٩ حالة جديدة أو تقريراً مثيراً للقلق. وكانت هذه التقارير المثيرة للقلق مشتتة على نطاق واسع لصدورها عن ٤٢ موقعاً مختلفاً على نطاق المنظمة. وخلال العام نفسه، أصدر المكتب ١٤ تقرير تحقيق و/أو مذكرة تحقيق، وأغلق ٥٨ حالة. ويتضمن الجدول ١ أرقاماً تتصل بالتقارير المثيرة للقلق المبلغ عنها في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

الجدول ١: موجز عن التقارير المثيرة للقلق حسب النوع، للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

٢٠١٦	٢٠١٥	أنواع التقارير المثيرة للقلق
٣٢	٢٤	الغش
١٠	٢٢	المضايقة
١٥	١٥	عدم الامتثال للمعايير المهنية
٥	٧	مخالفات في إجراءات التوظيف
٨	٨	الفساد
-	٢	الانتقام
٤	٢	المضايقة الجنسية
٥	٣	حالات أخرى
٧٩	٨٣	المجموع

٣٩- وفي عام ٢٠١٦ طلب المكتب موارد إضافية لتعزيز القدرة الخاصة بوظيفة التحقيق به، في محاولة لإنهاء التراكم في الحالات الناجمة عن الزيادة الكبيرة في عدد التقارير المثيرة للقلق في عام ٢٠١٥: تم تلقي ٨٣ حالة في عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ٥٠ حالة في عام ٢٠١٤. وقدر المكتب الحاجة إلى ٧٨٠ يوم عمل لإنهاء التراكم في الحالات اعتباراً من بداية عام ٢٠١٦، بينما لم تتوافر لدى وظيفة التحقيق سوى قُدرة تبلغ ٥٤٠ فقط للعام التقويمي ٢٠١٦. وبناءً عليه، تم توظيف محققين على أساس مؤقت وتجديد عقدين مع محققين خارجيين. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعادة انتداب مراجع حسابات كبير لفريق التحقيق لمدة ستة أشهر في عام ٢٠١٧ للمساعدة في الحالات الخاصة بالبلدان الناطقة باللغة الفرنسية.

٤٠- كما ركز المكتب أيضاً على تحسين الإجراءات والممارسات التي تدعم وظيفة التحقيق، بما في ذلك تنفيذ موقع SharePoint باعتباره مستودعاً لملفات الحالات فضلاً عن المعلومات. وقدم المكتب الدعم كذلك للدول الأعضاء في التحقيق الجنائي المعني بمشتريات المنظمة.

٤١- وتلخص الفقرات التالية الحالات التي أُصدرت عنها تقارير تحقيق خلال عام ٢٠١٦.

٤٢- في المقر الرئيسي (IR2016/1). تلقى المكتب مراسلات بالبريد الإلكتروني تحتوي على ادعاءات بأن أحد موظفي المقر الرئيسي انخرط في نشاط خارجي مع إحدى الجامعات دون الحصول على موافقة مسبقة من المدير العام، وأن هذا الموظف تلقى أجراً مقابل هذا النشاط. وتلقى المكتب بعد ذلك ادعاءات بأن نفس الموظف قدم مطالبات سفر احتيالية، وأنه ربما يكون قد تورط في سوء إدارة عقود مع أطراف خارجية. وكشف التحقيق أن الموظف قام بالآتي: (أ) حصل الموظف على حوالي ٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي كمكافآت مقابل أنشطة مع كيانات خارجية عديدة ولم يحول هذه المبالغ إلى منظمة الصحة العالمية، بالمخالفة لقواعد المنظمة؛ (ب) لم يعلن الموظف عن هذه الأنشطة الخارجية في إعلان المصالح الخاص بالمنظمة لأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦؛ (ج) قدم الموظف مطالبات احتيالية للسفر في مهام بلغ مجموعها ١٥ ٤١٨ دولار أمريكي؛ (د) كان الموظف مسؤولاً عن إصدار خمسة عقود لأحد المستشارين والذي لم يقدم تقارير نشاط تدعم منجزات العقد المستهدفة المتفق عليها. وقُدِّم تقرير التحقيق إلى المدير العام لاتخاذ الإجراءات الملائمة (علماً بأن الموظف قد تقدم باستقالته من المنظمة). وأوصى المكتب بالنظر في استرداد المبالغ والمكافآت التي تم الحصول عليها بطريقة احتيالية.

٤٣- **في المقر الرئيسي (IR2016/2).** أحال مدير مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات إلى المكتب ادعاء بشأن المضايقة والانتقام من جانب أحد موظفي المقر الرئيسي، وتضمن ذلك الانحياز في أحد تقارير إدارة الأداء، والتشكيك في الأداء بصورة متكررة، وتقليل المهام المسندة، والنقل التعسفي من المكتب. وكشف التحقيق كفاية البيانات الموثقة والشهود لإثبات ادعاء المضايقة، مع عدم كفاية البيانات لإثبات ادعاء الانتقام. وقُدِّم تقرير التحقيق إلى المدير العام لاتخاذ الإجراءات الملائمة.

٤٤- **في المقر الرئيسي (IR2016/3).** تلقى المكتب معلومات من أحد الموظفين ادعى فيها أن المشرف عليه من المستوى الأول أساء التصرف. وفيما يلي بإيجاز الادعاءات التي طرحها مقدم الشكوى: (أ) تغيير الأدوار والمسؤوليات المسندة؛ (ب) عدم المساواة في المعاملة والتمييز في إجراءات نظام إدارة الأداء وتطويره؛ (ج) التواصل بشكل سلبي؛ (د) خيانة الأمانة من خلال إفشاء معلومات سرية؛ (هـ) عدم القدرة على العمل نتيجة عواقب صحية ناجمة عن عدم استقرار بيئة العمل. وفي ضوء طبيعة الادعاءات وبعض الظروف المحددة الحساسة التي تحيط بالتحقيق، تم الاتفاق على أنه من الأفضل إجراء التحقيق من جانب محققين خارجيين. وقُدِّم تقرير التحقيق إلى المدير العام لاتخاذ الإجراءات الملائمة، وتوصل التقرير إلى وجود بيانات تدعم بعض الادعاءات وأسقط بعض الادعاءات الأخرى.

٤٥- **في أحد المكاتب الإقليمية (IR2016/4).** تلقى المكتب شكوى بشأن ارتفاع قيمة فواتير التليفون بدرجة غير معتادة (تتراوح بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ دولار أمريكي شهرياً) خلال عام ونصف العام، والمصدق عليها على أنها مكالمات رسمية يجريها أحد كبار الموظفين، وكان أكثر من نصف هذه المكالمات لبلدين. وقد طلب المكتب الإقليمي من الموظف تقديم تفاصيل عن العلاقة بين منظمة الصحة العالمية والأشخاص أصحاب الأرقام العشرة المطلوبة على نحو متكرر من الهاتف المحمول المخصص له. استعرض المكتب رد الموظف وبدأ التحقيق، واستنتج أن الموظف أخفق في التعاون الكامل مع التحقيق، وأنه كان مسؤولاً عن المكالمات التي أجريت من الهاتف المخصص له على الرغم من أنه ادعى أن زملاء آخرين له كانوا يستخدمون هاتفه المحمول. وقد قُدِّم تقرير التحقيق للمدير العام للاستعراض واتخاذ القرار بشأن الإجراءات الإدارية و/أو التأديبية التي ينبغي اتخاذها، بالتشاور مع مدير إدارة الموارد البشرية بالمقر الرئيسي. وأوصى المكتب بضرورة استرداد قيمة المكالمات الهاتفية (التي بلغت ٣٦٦٠ دولار أمريكي) التي ادعى الموظف أنها مكالمات رسمية. كما أوصى أيضاً بضرورة قيام المكتب الإقليمي باستعراض أي مبالغ سابقة تتعلق بمكالمات هاتفية تم إجراؤها لهذه الأرقام والتي زعم الموظف باطلاً أنها مكالمات رسمية، واسترداد قيمتها منه.

٤٦- **في أحد المكاتب الإقليمية (IR2016/5).** اضطلع المكتب، عقب تلقيه عدة رسائل مجهولة المصدر عبر البريد الإلكتروني، باستعراض أولي لادعاءات بشأن سوء السلوك فيما يتعلق بمسائل تخص شؤون الموظفين ومسائل أخرى ضد الموظفين بأحد المكاتب الإقليمية. وحيث كان من المستحيل أن يحدد المكتب ما إذا كانت المخالفة قد وقعت بالفعل على أساس المعلومات التي قدمها صاحب الشكوى وسجلات نظام الإدارة العالمي، فمن ثم تمت إحالة الموضوع لمدير إدارة الموارد البشرية بالمقر الرئيسي والمدير المختص بالمكتب الإقليمي. وأوصى المكتب بضرورة إجراء استعراض مكتبي لتحديد ما إذا كانت حالات التوظيف/التعيين، التي يُزعم أنها اتسمت بالتحيز، قد تمت وفقاً لقواعد المنظمة.

٤٧- **في أحد الكيانات التي تستضيفها المنظمة (IR2016/6).** تلقى المكتب شكوى من أحد الموظفين السابقين في أحد الكيانات التي تستضيفها منظمة الصحة العالمية، تنطوي على ادعاء بانتهاك الإجراءات عند إعادة تصنيف مناصبي اثنين من الموظفين وعند استبعاده من منصبه كمشرف من المستوى الأول عليهما. وقد أشار صاحب الشكوى إلى أن هذه الأفعال كانت جزءاً من استراتيجية لاستبعاده من منصبه. وعندما أخبره رئيسه بإلغاء الوظيفة التي يشغلها كنتيجة لقيود متعلقة بالميزانية وخطط إعادة الهيكلة، زعم صاحب الشكوى أن هذا

الإلغاء موجه ضده شخصياً. وقدم صاحب الشكوى عدة ادعاءات أخرى، وهي: (أ) أن مدير الإدارة "تشر شائعات" كاذبة عنه و"شوه" عمله في مناسبتين؛ (ب) أنه (صاحب الشكوى) تعرض على أيدي اثنين من مرؤوسيه للنقد الجائر وغير المنصف؛ (ج) أنه (صاحب الشكوى) مُنع من السفر في مهمة عمل في إحدى المناسبات؛ (د) وقوع مخالفات في عملية اختيار الرئيس الجديد للكيان الذي تستضيفه منظمة الصحة العالمية (وهو المنصب الذي كان قد تقدم لشغله)؛ (هـ) تبادل المعلومات الخاصة بمقترح الميزانية وخطة العمل مع إحدى الدول الأعضاء؛ (و) إهدار موارد الكيان بسبب أحد الاستشاريين، الذي تم توظيفه ليضطلع بكتابة أحد الإصدارات وكان أدائه سيئاً. وأجريت مقابلة شخصية مع صاحب الشكوى، وطلب منه خلالها توضيح الأمور وتقديم المعلومات الداعمة من أجل تحديد الوقائع وتقديم البيانات المجمعة بشأن الادعاءات المقدمة. واستنتج المكتب أن الادعاءات لا تستحق المزيد من التحقيق، وأوصى بإغلاق الحالة نظراً لعدم إثبات أي من الادعاءات.

٤٨- **في أحد المكاتب القطرية (IR2016/7).** حقق المكتب في شكوى مفادها قيام موظف بأحد المكاتب القطرية برحلة عمل غير مصرح بها، بدون الحصول على الموافقة اللازمة من ممثل المنظمة أو من الوزارة المختصة في البلد المعني أو أي منهما. وقد أكد التحقيق إخفاق الموظف في الآتي: (أ) تقديم طلب للموافقة على أنشطته الخارجية بالخارج؛ (ب) إبلاغ ممثل المنظمة والسلطات الحكومية المحلية؛ (ج) اتباع إجراءات الأمم المتحدة الخاصة بالحصول على الموافقة الأمنية؛ (د) استخدام جواز المرور الصادر عن الأمم المتحدة الخاص به في السفر غير الرسمي. وقُدمت مذكرة التحقيق للمدير الإقليمي لاتخاذ الإجراءات الإدارية و/ أو التأديبية المناسبة.

٤٩- **في أحد المكاتب القطرية (IR2016/8).** في بداية عام ٢٠١٦، قدم ممثل المنظمة تقريراً بوقوع مخالفات للمدير العام، وقد ورد في هذا التقرير ادعاء بأن أحد موظفي المكاتب القطرية قد طلب من أحد الموردين دفع رشوة بشأن إصلاح مركبتين رسميتين خاصتين بالمنظمة، وتضمن الادعاء أن الإبلاغ عن طلب الرشوة كان من خلال سائق المكتب القطري وأحد الأطراف الثالثة. بعد ذلك، تلقى المكتب التماساً من المكتب القطري مديلاً بتوقيع موظفيه، يبلغون فيه بقيام الموظف المذكور بسلوك غير مناسب. وقد أبلغت إدارة تنظيم الموارد البشرية الإقليمية المكتب بالشروع في عملية تسوية غير رسمية للتعامل مع هذه الادعاءات، بما في ذلك التشاور مع أمين المظالم الإقليمي. ولحين ظهور نتيجة عملية التسوية غير الرسمية، ركز التحقيق على أنشطة الفساد المزمع قيام موظف المكتب القطري بارتكابها. ولم يوفر التحقيق بيانات داعمة للادعاء القائل بأن الموظف طلب رشوة مقابل تيسير العمل مع المورد. وتبين أن الموظف كان قد نوه إلى مواطن ضعف في المراقبة الداخلية قبيل ادعاءات طلب الرشوة. وقُدم تقرير التحقيق للمدير العام للاستعراض واتخاذ القرار بشأن الإجراءات المناسبة. وأوصى المكتب بأن يتخذ ممثل المنظمة الإجراء التصحيحي اللازم بشأن مواطن الضعف في عملية طلب عروض الأسعار لإصلاح/ صيانة المركبات، وإغلاق الحالة.

٥٠- **في أحد المكاتب القطرية (IR2016/9).** تلقى المكتب ادعاءات بقيام موظف بأحد المكاتب القطرية بعمل غير مناسب فيما يتعلق بتبرع مقدّم للمنظمة. ولم يكن ممثل المنظمة أو إدارة المكتب الإقليمي على علم بهذا التبرع، ولم يظهر للنور إلا عقب محاولة موظف بأحد المكاتب القطرية تحويل رصيد الأموال غير الموزعة للحساب البنكي الخاص به. اضطلع المكتب بعملية استعراض للوثائق الداعمة والبيانات، واستنتج أن موظف المكتب القطري قد أخفق في الامتثال للأحكام الواردة في السياسات والإجراءات التي تنظم حشد الموارد. وقُدمت مذكرة التحقيق للمدير الإقليمي لاتخاذ الإجراء الملائم.

٥١- **في أحد المكاتب القطرية (IR2016/10).** استعرض المكتب ادعاءات بارتكاب موظف بأحد المكاتب القطرية للغش والاستخدام غير المصرح به لهوية منظمة الصحة العالمية، وتحديدًا: الاحتيال في شراء تذاكر السفر، والاستخدام غير المصرح به لأختام المنظمة وترويضها؛ وتزوير توقيعات اثنين من ممثلي المنظمة.

وقد نجمت هذه الادعاءات عن اجتماع بين موظفي المكتب القطري ووكيل السفر المحلي بشأن "دين" مستحق فيما يبدو على المنظمة بقيمة ٨٨ ٥٠٠ دولار أمريكي. واعترف الموظف في نهاية الأمر بإصدار وثائق مزورة بهدف الحصول على تذاكر سفر لأطراف ثالثة، وأقر رسمياً بالتهمة الموجهة إليه، وأنه ظل محتجزاً حتى تم الإفراج عنه بعد نجاح الطعن الذي تقدم به. واستنتج المكتب وجود بيانات كافية تدعم سوء سلوك الموظف، وقُدمت مذكرة التحقيق للمدير الإقليمي لتحديد ما إذا كان ينبغي البدء بمباشرة إجراءات تأديبية أو أي إجراءات أخرى. علاوة عن ذلك، أوصى المكتب بضرورة استعراض إجراءات إدارة السفر بالمكتب القطري.

٥٢- **في أحد المكاتب القطرية (IR2016/11).** تلقى المكتب شكوى بشأن تورط موظف بأحد المكاتب القطرية في عملية غش، وتضمنت الشكوى ادعاء بتقديمه مطالبة احتيالية متعلقة بنفقات السفر في مهمة عمل، واستخدام جواز المرور الصادر عن الأمم المتحدة الخاص به في السفر الذي لم يكن له علاقة بالمهام المسندة إليه في المنظمة. وقد استعرض موظفو المكتب القطري هذه المطالبة، ووجد تضارب بين المطالبة وختمتي الدخول والخروج في جواز المرور، مما أثار القلق بشأن دفع مبالغ زائدة في البديل اليومي، ومن ثم القلق بشأن احتمال الغش. لذلك شرع المكتب في التحقيق، مما أظهر أن الموظف لم يقيم بالفندق/ دار الضيافة في التواريخ المبينة في الإيصالات والمطالبات بنفقات السفر. كما خضع جواز المرور الخاص بالموظف لمزيد من الفحص، مما أظهر أنه استخدمه في ثلاث رحلات ليس لها صلة بمهامه الرسمية. واعترف الموظف باستخدام جواز المرور لتجاوز طوابير الهجرة الطويلة في المطارات، وأوضح أنه لم يكن على دراية بأنه لا يُستخدم في السفريات غير الرسمية. كما كانت هناك بيانات كافية لدعم ادعاءه بأنه في رحلة عمل لكنه سافر لاحقاً إلى بلد آخر، وهو ما يناقض الوثائق الداعمة التي قدمها، والتي ادعى فيها أنه ظل بالمكان نفسه مدة المهمة بأكملها. وقد أشار مدير دار الضيافة إلى أن التوقعات والكتابة بخط اليد الموجودة على الإيصالات ليست لأي من الموظفين الحاليين أو السابقين بالدار. ومن ثم لم يتسن توثيق إيصالات الإقامة التي قدمها الموظف، وبالتالي استنتج التحقيق أنه قدم إيصالات مزورة لدعم المطالبات بنفقات السفر، وحصل بذلك على منافع غير مصرح بها قيمتها ٢٩٦ ١٠ دولار أمريكي. وأظهر التحقيق أيضاً أنه لم يُعلم رئيسه ولم يقدم طلب إجازة لعدة أيام باعتبارها أياماً محلية بدون عمل. وقد قدم تقرير التحقيق للمدير العام للاستعراض واتخاذ القرار بشأن الإجراءات الإدارية و/ أو التأديبية التي ينبغي اتخاذها. وأوصى المكتب بضرورة استرداد المنافع غير المصرح بها التي حصل عليها الموظف والتي تقدر إجمالاً بمبلغ ٢٩٦ ١٠ دولار أمريكي.

٥٣- **في أحد المكاتب القطرية (IR2016/12 و IR2016/13).** تلقى المكتب شكوى بشأن واقعة غش، تضمنت الشكوى ادعاء بتلقي موظف بأحد المكاتب القطرية مدفوعات مقابل أربع مطالبات قدمها للسداد لوحدة التأمين الصحي لموظفي المنظمة، مقابل علاج من المفترض أنه مقدم من أحد مراكز الرعاية الطبية في البلد المعني. وقد تبين لوحدة التأمين الصحي بالمقر الرئيسي احتمال الغش في المطالبات الأربعة عند تقديم الموظف نفسه لمطالبة خامسة بمبلغ لا يتناسب مع راتبه. وقد أظهر استعراض لاحق أنه تم سداد مطالبتي قدمهما موظف آخر يعمل في المكتب القطري نفسه مع الوثائق الداعمة من المركز الطبي نفسه. وأظهر التحقيق أن الموظفين قدما مستندات مزورة دعماً للمطالبات التي من المفترض أنها تتعلق بالعلاج في أحد مراكز الرعاية الطبية، وقد بلغت قيمة المبلغ المسدد لكل منهما ٤١٠ ١٥ دولار أمريكي و ٣٠٠ ٢٥ دولار أمريكي على التوالي. وقد استنتج التحقيق، بناءً على هذه النتائج، أن تقديم الموظفين لمستندات مزورة للحصول على منافع غير مصرح بها من التأمين الصحي لموظفي المنظمة يعني انتهاكهما لقواعد موظفي المنظمة، وسياسة منع الغش والمبادئ التوجيهية للتوعية، وقواعد التأمين الصحي للموظفين، ومعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية. وتم تقديم تقريرين للتحقيقات للمدير الإقليمي للاستعراض واتخاذ القرار بشأن الإجراءات الإدارية و/ أو التأديبية المناسبة. كما أوصى المكتب باسترداد المدفوعات لأنها تمثل منافع غير مصرح بها من التأمين الصحي لموظفي المنظمة.

٥٤- في أحد المكاتب القطرية (IR2016/14). تلقى المكتب ادعاءات بأن أحد الموظفين قد عدل وثائق مقدمة لدعم أحد المطالبات المتعلقة بنفقات السفر. وأظهر التحقيق وجود بيانات كافية لدعم واقعة قيام أحد الموظفين بتعديل أربعة فواتير خاصة بالإقامة، وبالتالي انتهك قواعد منظمة الصحة العالمية وحصل على منفعة غير مصرح بها تقدر بحوالي ١٠٠٠ دولار أمريكي. وقد أوصى المكتب باتخاذ الإجراء الملائم ضد هذا الموظف.

تنفيذ توصيات المراجعة

٥٥- يتابع المكتب مع الإدارة دورياً حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية. ثم يرفع تقريره عن حالة توصيات المراجعة المفتوحة وعن التقدم المحرز منذ الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. ويعد المكتب لأغراض رفع التقارير إلى الدول الأعضاء إحصاءات تراكمية عن تنفيذ جميع توصياته المفتوحة منذ تاريخ آخر تقرير قدمه المكتب إلى جمعية الصحة (انظر الملحق ١). وجدير بالذكر أن المكتب عدل اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ طريقته المتبعة لرفع التقرير عن حالة التوصيات المعلقة إذ يستخدم الآن الموعد المتوقع المتفق عليه لتنفيذ كل توصية بدلاً من الاعتماد على الفترة المنقضية منذ التاريخ المبدئي للتقرير. ويشير هذا النهج الأكثر دقة إلى تواصل تحسن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة باعتبار ٣,٧٪ فقط من التوصيات المفتوحة المعلقة على أنها توصيات "فات موعد تنفيذها" مقارنة بنسبة ٣,٦٪ المسجلة في العام الماضي.

٥٦- وقد صنّف المكتب توصيات المراجعة الصادرة في عام ٢٠١٦ حسب فئة المخاطر المحددة في المراجعة والأهمية (انظر الملحق ٢). وإضافة إلى ذلك، تركز الاهتمام على رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الأولوية العالية بالنسبة إلى معظم عمليات المراجعة المفتوحة، أي العمليات التي تعتبر بالغة الأهمية وتتطلب بذل مستوى منخفض نسبي من الجهود لتنفيذها (انظر الملحق ١).

٥٧- وتلقى المكتب منذ انعقاد جمعية الصحة السابقة في أيار/مايو ٢٠١٦ معلومات محدثة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصياته. وتمكّن من إغلاق ٢٥ عملية مراجعة بعد استعراض فعالية التقدم المبلّغ عنه (انظر الملحق ٣).

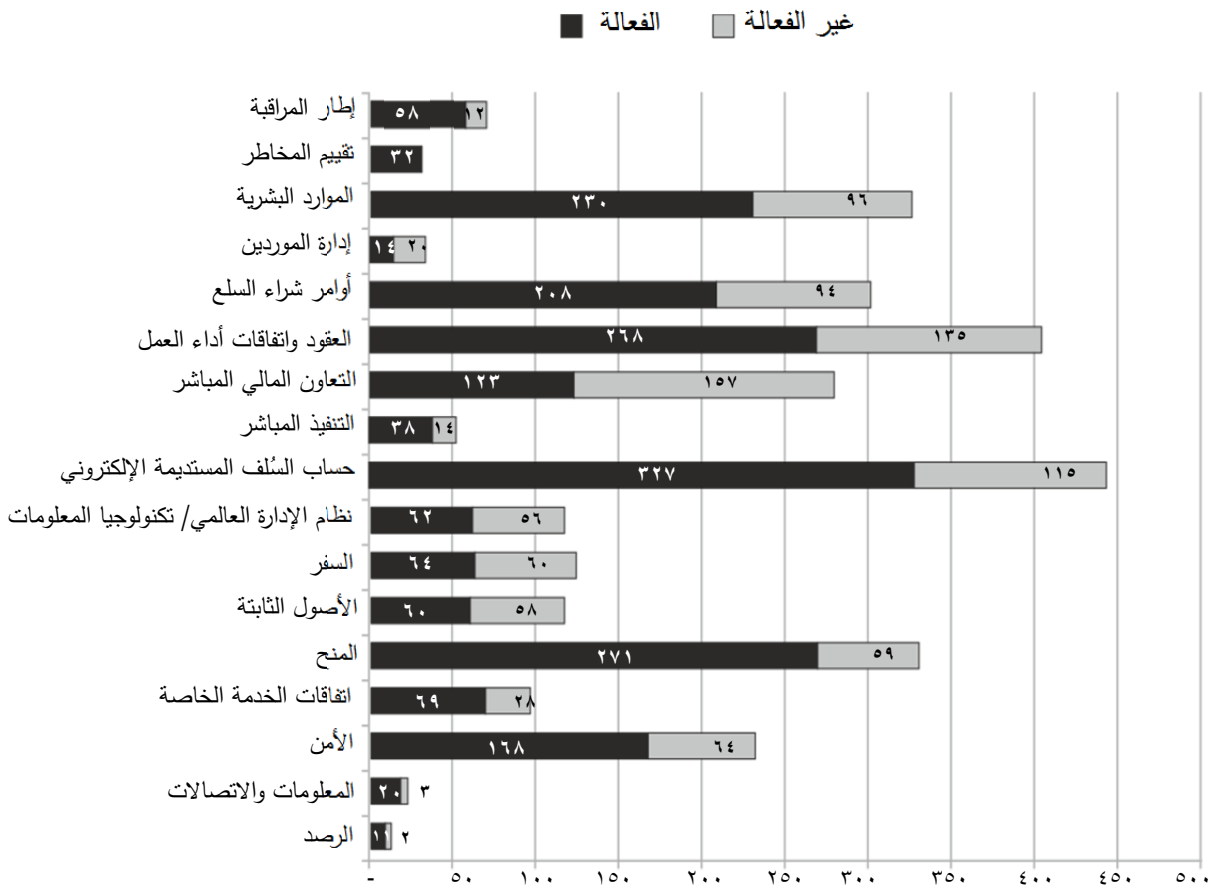
٥٨- ويبين الجدول ٢ معدلات التنفيذ التراكمية السنوية الشاملة حتى ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ بالنسبة إلى جميع التقارير التي صدرت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

الجدول ٢: المعدلات الشاملة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات حتى ٨ آذار/مارس ٢٠١٦

متوسط أيام التقدم/ (التأخير)		%		عدد التوصيات		حالة التوصيات
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	
-	-	٥٣	٠	٢٦٢	-	التنفيذ غير متوقع حتى الآن
٤	٦٧	٤	١١	٢٠	٥٠	مغلقة حسب ما تم الاتفاق عليه
(١٠٠)	(١٦٨)	١٦	٦٥	٨١	٢٩٦	مغلقة مع حدوث تأخير
(٢١١)	(٣١٥)	٥	٢٤	٢٤	١١٠	قيد التنفيذ، فات موعد تنفيذها
(٨٣)	(٤٣٤)	٢٢	٠	١٠٨	١	مفتوحة، فات موعد تنفيذها
-	-	-	-	٤٩٥	٤٥٧	الإجمالي

٥٩- وسعيًا إلى ضمان التواصل في وجهة النظر بشأن مواطن القلق المحددة والناشئة عن أعمال المراجعة التي اضطلع بها المكتب على المستوى القطري، حدّث المكتب "التحليل التلوي" للنتائج المنبثقة عن عمليات المراجعة القطرية التي أُجريت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ بهدف تحقيق ما يلي: (أ) بيان الاتجاه المسجل في الامتثال لقواعد المنظمة ولوائحها (انظر الملحق ٤)؛ (ب) تسليط الأضواء على مجالات العمل^١ التي تطرح أكبر التحديات. وفيما يخص الهدف (ب)، يقدم الرسم (انظر الشكل ١) مؤشراً بديلاً يوحي بأن أوجه التفاوت في فعالية الامتثال في مجالات العمل الرئيسية تدل على ضرورة إحراز المزيد من التقدم كما يتبين من ارتفاع مستوى "عدم فعالية الضوابط"^٢ وعلى استمرار وجود مواطن ضعف كبيرة في إطار المراقبة الداخلية - في مجالات مثل السفر وحساب السلف المستديمة الإلكتروني وشراء السلع والخدمات والتعاون المالي المباشر.

الشكل ١: فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في عمليات مراجعة الحسابات القطرية حسب مجال العمل (نتائج عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١٦، وعدد الاختبارات المنجزة)



١ جمعت الضوابط الداخلية لأغراض إجراء الاختبار الرئيسي تحت عناصر إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة توريدواي (انظر الفقرة ١٥) ومجالات العمل: المنح؛ والموارد البشرية؛ ونظام الإدارة العالمي/ تكنولوجيا المعلومات؛ والأمن؛ وإدارة الموردين؛ وعقود الخدمات؛ وحساب السلف المستديمة الإلكتروني؛ وشراء السلع؛ والتعاون المالي المباشر؛ والتنفيذ المباشر؛ والأصول الثابتة؛ والسفر؛ واتفاقات الخدمات الخاصة.

٢ يحدد إطار المراقبة الداخلية أغراض المراقبة وأنشطة المراقبة التي يمكن أن تتناول اعتبارات المخاطر العالية المستوى المحددة في حال تنفيذها وتطبيقها على نحو فعال.

٦٠- وتتضمن الرسوم البيانية الواردة في الملحق ٤ ألف والملحق ٤ باء تحليلاً أكثر تفصيلاً لنتائج عمليات المراجعة حسب مجال العمل. وما زالت نتائج العمل المنجز في ظل خطة العمل لعام ٢٠١٦ تبين أن كل مجالات العمل أشارت إلى تحسن مستوى فعالية التطبيق بصفة عامة، حيث لم يُعتبر من المجالات غير المرضية سوى مجالي السفر وإدارة الموردين، على الرغم من وسع نطاق فعالية الامتثال لقواعد المنظمة ولوائحها.

٦١- وإضافة إلى ذلك، حدث تحسن كبير في اتجاه الاستنتاجات العامة المتصلة بفعالية تطبيق الضوابط الداخلية في المكاتب القطرية خلال عام ٢٠١٦، حيث تبين أن نسبة ١٠٠٪ قُيِّمت على أنها مرضية أو مرضية جزئياً (مقارنة بنسبة ٧٥٪ في عام ٢٠١٥ و ٧٠٪ في عام ٢٠١٤ على التوالي). وعلى نفس المنوال، تحسنت أيضاً الاستنتاجات المتصلة بفعالية تطبيق الضوابط الداخلية في المكاتب الإقليمية وفي المجالات الشاملة العالمية، حيث بلغت نسبة التقييمات التي اعتُبرت مرضية جزئياً ١٠٠٪ من بعثات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٦ (مقابل ٥٠٪ في عام ٢٠١٥ و ٦٠٪ في عام ٢٠١٤ على التوالي). ورغم أن معظم التقييمات ما زالت مرضية جزئياً (أي أنه يتعين إجراء بعض التحسينات أو تحسينات كبرى من أجل التصدي للمجالات العالية المخاطر)، توحى البيانات أن المبادرات الرامية إلى تحسين المساءلة والامتثال على نطاق المنظمة يبدأ تجسيدها في اتجاه إيجابي على جميع المستويات. ويُتوقع أن يؤدي العمل المنجز لتدعيم إدارة المخاطر واستكمال القوائم المرجعية الجديدة الخاصة بالتقييم الذاتي للمراقبة الداخلية في عام ٢٠١٦ وتعزيز الرصد عبر وظائف الامتثال إلى تعزيز الارتقاء بالوعي بالضوابط الداخلية والمساعدة على تركيز الجهود المبذولة على نطاق المنظمة من أجل تحسين المساءلة في الأدوار والوظائف الإشرافية، أي تعزيز "الأسلوب الوسطي"، في عام ٢٠١٧، وإرساء الأسس من خلال ذلك لادعاءات الإدارة بشأن الإطار العام للمراقبة الداخلية. ومع ذلك، من الأساسي أن تتفاعل هذه المبادرات المختلفة تفاعلاً منسقاً وتُرصَد فعاليتها في سياق أنشطة المراقبة الداخلية اللامركزية والتقييم الذاتي حتى تشارك في المساهمة في تخفيف وطأة المخاطر والارتقاء بفعالية المراقبة إلى مستوى مرضٍ على نطاق المنظمة.

تقييم المخاطر المؤسسية

٦٢- من الممارسات المتعارف عليها في عمليات المراجعة التي يجريها المكتب أن يتم طلب سجلات المخاطر الخاصة بالوحدات الخاضعة للمراجعة واستعراض هذه السجلات في إطار عملية التخطيط. ويتضمن نطاق عمليات المراجعة اختبارات معيارية بالنسبة إلى إدارة المخاطر (التدريب في مجال المخاطر، وتحديد المخاطر، وتخفيف وطأة المخاطر).

٦٣- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نشرت الأمانة المخاطر الرئيسية للمنظمة، والتي أُبلغ عن تحديدها بناءً على تقييم من القمة إلى القاعدة للمخاطر من جانب الإدارة العليا بغية استكمال عملية تقييم المخاطر من القاعدة إلى القمة. واستجابةً للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، قام المكتب بتحليل نطاق أعمال المراجعة المجراة في عام ٢٠١٦ في مقابل المخاطر الرئيسية، والنتيجة الخاصة بهذا التحليل متاحة في الملحق ٥. وسيواصل التخطيط المفصل لأعمال المكتب وفق هذه المخاطر الرئيسية ووفق متابعة التوصيات ذات الصلة التي تؤيد المخاطر الكبيرة وإجراءات الاستجابة للمخاطر التي تحددها الإدارة. على سبيل المثال:

- برنامج المنظمة للطوارئ الصحية: عرض تقرير المراجعة ٩٩٦/١٥ توصيات للمساعدة على تصميم الإجراءات والوظائف الإدارية الجديدة للبرنامج. ويتولى المكتب رصد تنفيذ التوصية الصادرة في ذلك التقرير.

- الاحتيال/ الفساد: يتم استعراض ضوابط محددة متعلقة بالاحتيال كجزء من أعمال المراجعة الروتينية تتضمن اختبارات المراجعة المعيارية التصدي للمجالات المعرضة لمخاطر الغش و/ أو

الفساد، من قبيل: (أ) الفصل بين الواجبات في مجالات المدفوعات، وحساب السلف المستديمة الإلكتروني، والأصول الثابتة؛ (ب) استعراض عمليات الشراء والوثائق الداعمة؛ (ج) استعراض حقوق نفاذ المستخدمين في نظام الإدارة العالمي. وتقدم عمليتان من عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات (التقريرين ١٠٢٦/١٦ و ١٠٢٧/١٦) مدخلات بشأن الارتقاء بضوابط النظام، ويتضمن ذلك توفير الخدمات لمستخدمي نظام الإدارة العالمي وسير العمل في برامج أوراكل، وضوابط تطبيق الموافقة على المشاريع.

إقليم الأمريكتين

٦٤- فيما يتعلق بالحالة في إقليم الأمريكتين، أكد المفتش العام في مكتب خدمات المراقبة الداخلية والتقييم في تقريره لعام ٢٠١٦ المقدم إلى المكتب الصحي للبلدان الأمريكية حدوث تراجع طفيف في إطار المراقبة الداخلية في عام ٢٠١٦ بسبب مشكلات بارزة في تنفيذ مشروع المكتب الرامي إلى تحديث نظام معلومات الإدارة الخاص به: "على المدى المتوسط إلى الطويل، يُتوقع أن يؤدي مشروع تحديث نظام معلومات الإدارة إلى الارتقاء بالضوابط الدالية وإلى تحسين كفاءة وفعالية سير المعلومات في المكتب الصحي للبلدان الأمريكية. ولكن خلال العام الأول من تنفيذ المشروع لم يتم تحقيق الفوائد المتوقعة بالكامل، مما أسفر عن انخفاض فعالية بعض الضوابط الداخلية. ومن ثم يبدو أن تراجع إطار المراقبة الداخلية في عام ٢٠١٦ نتيجة مؤقتة للمرحلة الانتقالية حتى تتوطد التحسينات المترتبة على مشروع تحديث نظام معلومات الإدارة".

٦٥- ويبلغ مكتب خدمات المراقبة الداخلية والتقييم أيضاً عن أنه "بصرف النظر عن المشكلات الناجمة عن تنفيذ مشروع تحديث نظام معلومات الإدارة، يرى المكتب بوجه عام أن إطار المراقبة الداخلية للمكتب الصحي للبلدان الأمريكية مافئ يضمن بشكل معقول خلال عام ٢٠١٦ دقة تسجيل المعاملات والأصول والخصوم وحسن توقيته؛ وتخفيف وطأة المخاطر لتحقيق أغراض المنظمة؛ وحماية الأصول". وعلى غرار السنوات السابقة، واصل المكتب تقديم المشورة للإدارة بأنه "للمواصلة تعزيز بيئة المراقبة الداخلية في المكتب الصحي للبلدان الأمريكية، يتعين أن يزيد الوضوح في ربط المخاطر بالأهداف المؤسسية والضوابط الداخلية لتخفيف وطأة المخاطر. ومن شأن وضع إطار مراقبة داخلية محدد بشكل أوضح، على التوازي مع وجود عملية أكثر شمولاً لإدارة المخاطر المؤسسية تحدد أولويات المخاطر الرئيسية وأولويات التدابير المعنية بتخفيف وطأتها، من شأن ذلك أن يحدد بشكل أوضح الصلات بين أهداف المنظمة والمخاطر التي تواجهها والضوابط المعنية بتخفيف وطأة هذه المخاطر".

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٦٦- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

الملحق ١

حالة توصيات المراجعة المفتوحة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٧

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير النهائي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	آخر رد من الكيان الخاضع للمراجعة*	عدد الأشهر المنقضية منذ صدور آخر رد أو على صدور التقرير	الحالة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٦					الحالة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٧					التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة				
							عدد التوصيات	التنفيذ غير متوقع بعد	متأخرة مفتوحة	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	عدد التوصيات	التنفيذ غير متوقع بعد	متأخرة مفتوحة	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة					
تقارير المراجعة بشأن خطط العمل الصادرة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١																					
٧٧٩/٠٨	التغطية التأمينية العالمية في المقر الرئيسي	ADG/GMG	١١/٢٠٠٨	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٤٥	٠	٠	١٥	٣٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة	
٨٧٢/١١	المراجعة المتكاملة للمنظمة في أنغولا	RD/AFRO	٠٢/٢٠١٢	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٢	٠	٠	٩	٢٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة	
٨٨٢/١١	الدعم المشترك بين بلدان غرب أفريقيا، وغانادغو، بوركينافاسو	RD/AFRO	٠١/٢٠١٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٩	٠	٠	٩	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة	
تقارير المراجعة بشأن خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٢																					
٨٨٤/١٢	استعراض إعلانات المصالح	Director/CRE	٠٦/٢٠١٢	٤,٧	١٠/٢٠١٦	٤	٢١	٠	٠	١٥	٦	٢١	٠	٠	٠	٧	١٤	٦٧%	٣٣%	٥	جميع التوصيات قيد التنفيذ
٨٨٥/١٢	كشف الرواتب في مركز الخدمات العالمي	ADG/GMG	٠٩/٢٠١٢	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٥	٠	٠	٢	٢٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٠٥/١٢	مكتب المنظمة القطري، بيونغ يانغ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	RD/SEARO	٠٩/٢٠١٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٣	٠	٠	١	٢٢	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٠٦/١٢	مراجعة أداء إدارة الأجهزة الرئاسية	Director/GBS	٠٤/٢٠١٣	٣,٩	٠١/٢٠١٧	٢	٣٠	٠	٤	١١	١٥	٣٠	٠	٠	٩	٢١	٧٠%	٣٠%	٦	٢	جميع التوصيات المفتوحة سابقاً قيد التنفيذ
تقارير المراجعة بشأن خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٣																					
٩٢٤/١٣	مكتب المنظمة القطري، أديس أبابا، إثيوبيا	RD/AFRO	٠٩/٢٠١٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٦٨	٠	٠	٣	٦٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٢٦/١٣	المشتريات في مركز الخدمات العالمي	ADG/GMG	١٢/٢٠١٣	٣,٢	٠٢/٢٠١٧	١	١٨	٠	٠	١٤	٤	١٨	٠	٠	٧	١١	٦١%	٣٩	٤	٠	جميع التوصيات قيد التنفيذ
٩٢٧/١٣	مكتب المنظمة القطري، إسلام آباد، باكستان	RD/EMRO	١٠/٢٠١٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٦٢	٠	٠	٣	٥٩	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٢٨/١٣	مكتب المنظمة القطري، أنطاناناريفو، مدغشقر	RD/AFRO	١٠/٢٠١٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٤٣	٠	٠	١٠	٣٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٣٧/١٣	الحسابات الدائنة في مركز الخدمات العالمي	Director/GSC	٠١/٢٠١٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٤	٠	٠	٢	١٢	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٣٩/١٣	مكتب المنظمة القطري، كولومبو، سرى لانكا	RD/SEARO	٠٦/٢٠١٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٣	٠	٠	٢	٢١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠%	٠%	٠	٠	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	آخر رد من الكيان الخاضع للمراجعة*	عدد الأشهر المتقضية منذ صدور آخر رد أو على صدور التقرير	عدد التوصيات	التنفيذ غير متوقع بعد	الحالة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٦					الحالة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٧					التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة
									مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة مفتوحة	التنفيذ غير متوقع بعد	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة مفتوحة	التنفيذ غير متوقع بعد	عدد التوصيات	
٩٣٥/١٣	المراجعة المتكاملة للمنظمة في نيبال	RD/SEARO	١١/٢٠١٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٤٢	٠	٠	٠	٨	٣٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
تقارير المراجعة بشأن خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٤																			
٩٤٣/١٤	مكتب المنظمة القطري، كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية	RD/AFRO	٠٩/٢٠١٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٥٤	٠	٠	٠	١٧	٣٧	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٤٤/١٤	أنشطة التعاون المالي المباشر في المنظمة	Comptroller	٠٩/٢٠١٤	٢,٥	٠٩/٢٠١٦	٥	٣٣	٣	٢	١٠	١٨	٣٣	٠	٠	٦	٢٧	١	١	جميع التوصيات المفتوحة سابقاً قيد التنفيذ
٩٤٦/١٤	مكتب المنظمة القطري، أبوجا، نيجيريا	RD/AFRO	٠٦/٢٠١٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٤٧	٠	٦	٢٤	١٧	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٥٨/١٤	مراجعة شاملة لمجال السفر	ADG/GMG	٠٤/٢٠١٥	١,٩	١٠/٢٠١٦	٤	٢٣	١٥	٠	٧	١	٢٣	٠	٠	٩	١٤	٦	٠	جميع التوصيات قيد التنفيذ
٩٦١/١٤	مكتب المنظمة القطري، تيمفو، بوتان	RD/SEARO	٠٥/٢٠١٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٢	٠	٠	٢	٣٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٧٣/١٤	المكتب الإقليمي لأوروبا	RD/EURO	٠٨/٢٠١٥	١,٦	١١/٢٠١٦	٣	١٦	٦	١٠	٠	٠	١٦	٠	٠	٤	١١	٢	٠	تم اتخاذ إجراء بشأن ١٥ من أصل ١٦ توصية مفتوحة سابقاً
تقارير المراجعة بشأن خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٥																			
٩٨١/١٥	مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا	RD/AFRO	٠٦/٢٠١٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٥٧	١	٤	١٨	٣٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٨٣/١٥	مكتب المنظمة القطري، عمان، الأردن	RD/EMRO	٠٢/٢٠١٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٥	٢٥	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٨٥/١٥	اتفاقات أداء العمل في المقر الرئيسي	ADG/GMG	٠١/٢٠١٦	١,١	٠٢/٢٠١٧	٠	٢٩	٢٩	٠	٠	٠	٢٩	٠	٠	١٤	١٥	١	٠	جميع التوصيات المفتوحة سابقاً قيد التنفيذ
٩٨٦/١٥	مكتب المنظمة القطري، نيروبي، كينيا	RD/AFRO	٠٢/٢٠١٦	١,١	٠٥/٢٠١٦	٩	٣١	٣١	٠	٠	٠	٣١	٠	٠	١	٣٠	١	٠	جميع التوصيات المفتوحة سابقاً قيد التنفيذ
٩٨٧/١٥	مكتب المنظمة القطري، دكا، بنغلاديش	RD/SEARO	١٢/٢٠١٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٢	٢٢	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٩١/١٥	مكتب المنظمة القطري، بغداد، العراق	RD/EMRO	٠٥/٢٠١٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٩	١٩	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٩٢/١٥	مكتب المنظمة القطري، بريتوريا، جنوب أفريقيا	RD/AFRO	٠١/٢٠١٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٩	٩	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٩٣/١٥	مكتب المنظمة القطري، مانيل، الفلبين	RD/WPRO	٠٢/٢٠١٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٧	٧	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة
٩٩٤/١٥	مكتب المنظمة الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	RD/WPRO	٠٢/٢٠١٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢١	٢١	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة منذ التقرير السابق عن الحالة

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	آخر رد من الكيان الخاضع للمراجعة*	عدد الأشهر المنقضية منذ صدور آخر رد أو على صدور التقرير	الحالة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٦						الحالة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٧						التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة	
							عدد التوصيات	التنفيذ غير متوقع بعد	متأخرة مفتوحة	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	عدد التوصيات	التنفيذ غير متوقع بعد	متأخرة مفتوحة	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	معدل التنفيذ (باستثناء لم يكن بعد موعد تقديم الرد)	نسبة التنفيذ المتأخر **		أهمية عالية متأخرة غير مغلقة** وذات أولوية عالية
٩٩٥/١٥	نظام حساب السلف المستديمة الإلكتروني	ADG/GMG	٠٣/٢٠١٦	١,٠	١٠/٢٠١٦	٤	١٥	١٥	٠	٠	٠	١٥	١٥	٠	٠	٠	٦٧٪	٣٣٪	١	٠
٩٩٦/١٥	احتواء مرض فيروس الإيبولا في عام ٢٠١٤ - دعم العمليات في البلدان المتضررة	EXD/DGO	١٠/٢٠١٥	١,٤	٠٩/٢٠١٦	٥	٨٩	٨٩	٠	٠	٠	٨٩	٨٩	٠	٠	٠	٧٪	٩٣٪	٥٩	٧
١٠٠٠/١٥	مكتب المنظمة القطري، الخرطوم، السودان	RD/EMRO	٠٣/٢٠١٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٧	٣٧	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠٠٪	٠٪	٠	٠
١٠١١/١٥	مكتب المنظمة القطري في جوبا، جنوب السودان	RD/AFRO	٠٦/٢٠١٦	٠,٧	١١/٢٠١٦	٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٤٠	غير متاح	غير متاح	٠	٢٩	١٨٪	٨٣٪	٢٤	١
١٠٢٥/١٥	اتفاقات الخدمات التقنية المتعلقة بالبرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على بحوث الإنجاب البشري	ADG/FWC	٠٣/٢٠١٦	١,٠	١١/٢٠١٦	٣	٣	٣	٠	٠	٠	٣	٣	٠	٠	١	٦٧٪	٣٣٪	٠	٠
١٠٢٠/١٦	مكتب المنظمة القطري، موسكو، الاتحاد الروسي	RD/EURO	٠٦/٢٠١٦	٠,٧	٠١/٢٠١٧	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٢	غير متاح	غير متاح	٠	١	٩٢٪	٨٪	٠	٠
١٠٢١/١٦	المنظمة في جمهورية تنزانيا المتحدة	RD/AFRO	٠٥/٢٠١٦	٠,٨	١٢/٢٠١٦	٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٧	غير متاح	غير متاح	٠	٢	٦٥٪	٣٥٪	٣	١
١٠٢٢/١٦	مكتب المنظمة القطري، بيروت، لبنان	RD/EMRO	٠٣/٢٠١٧	٠,٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٣	غير متاح	غير متاح	١٣	٠	غير متاح	٠٪	٠	٠
١٠٢٣/١٦	مكتب المنظمة القطري، ماليه، ملديف	RD/SEARO	١٠/٢٠١٦	٠,٤	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢١	غير متاح	غير متاح	٢١	٠	غير متاح	١٠٠٪	١١	٠
١٠٢٤/١٦	مكتب المنظمة القطري، كيغالي، رواندا	RD/AFRO	٠٩/٢٠١٦	٠,٥	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٣	غير متاح	غير متاح	١٣	٠	غير متاح	٥٤٪	٤	١
١٠٢٦/١٦	مراجعة توفير الخدمات لمستخدمي نظام الإدارة العالمي	ADG/GMG	٠٢/٢٠١٧	٠,٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٠	غير متاح	غير متاح	٢٠	٠	غير متاح	٢٠٪	٠	٠
١٠٢٧/١٦	سير العمل في برامج أوراكل، وضوابط تطبيق الموافقة على المشاريع	ADG/GMG	٠٣/٢٠١٧	٠,٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٥	غير متاح	غير متاح	١٥	٠	غير متاح	٠٪	٠	٠
١٠٣٣/١٦	إدارة تصريف شؤون النظم الصحية وتمويلها	ADG/HIS	١١/٢٠١٦	٠,٣	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٦	غير متاح	غير متاح	٣٦	٠	غير متاح	٨٩٪	٢٠	١١
١٠٤٣/١٦	المراجعة المتكاملة لدائرة الأمراض السارية بالمكتب الإقليمي لأفريقيا	RD/AFRO	٠٣/٢٠١٧	٠,٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٨٢	غير متاح	غير متاح	٨٢	٠	غير متاح	٠٪	٠	٠

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	آخر رد من الكيان الخاضع للمراجعة*	عدد الأشهر المنقضية منذ صدور آخر رد أو على صدور التقرير	عدد التوصيات	التنفيذ غير متوقع بعد	متأخرة مفتوحة	متأخرة قيد التنفيذ	معلقة	الحالة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٦					الحالة في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٧					التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة			
												عدد التوصيات	التنفيذ غير متوقع بعد	متأخرة مفتوحة	متأخرة قيد التنفيذ	معلقة	عدد التوصيات	التنفيذ غير متوقع بعد	متأخرة مفتوحة	متأخرة قيد التنفيذ	معلقة				
١٠٤٩/١٦	مكتب المنظمة القطري، موروني، جزر القمر	RD/AFRO	٠١/٢٠١٧	٠,١	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١١	٠	٠	٩	١١	١١	غير متاح	٠	٠	٨٢%	٠	متأخرة غير مغلقة*** وذات أولوية عالية	متأخرة غير مغلقة*** وذات أولوية عالية	مشاركة غير مغلقة*** وذات أولوية عالية	
١٠٥٩/١٦	مكتب المنظمة القطري، أكرا، غانا	RD/AFRO	٠٣/٢٠١٧	٠,٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٧	٠	٠	٠	١٧	١٧	غير متاح	٠	٠	٠%	٠	٠	٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد، لم يتم تلقي الرد المبدئي حتى الآن	
١٠٦٠/١٦	مكتب المنظمة الإقليمي لجنوب شرق آسيا	RD/SEARO	٠٣/٢٠١٧	٠,٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٤	٠	٠	٠	١٤	١٤	غير متاح	٠	٠	٠%	٠	٠	٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد، لم يتم تلقي الرد المبدئي حتى الآن	
١٠٦٢/١٦	التأمين الصحي لموظفي المنظمة	ADG/GMG	٠٣/٢٠١٧	٠,٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٢	٠	٠	٠	٣٢	٣٢	غير متاح	٠	٠	٠%	٠	٠	٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد، لم يتم تلقي الرد المبدئي حتى الآن	
١٠٦٩/١٦	مراجعة حسابات إدارة صحة الأم والوليد والطفل والمراهق	ADG/FWC	٠١/٢٠١٧	٠,١	لم يكن بعد موعد تقديم الرد	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٥١	٠	٠	٢٠	٥١	٥١	غير متاح	٠	٠	٣٩%	٠	٠	٠	لم يكن بعد موعد تقديم الرد، لم يتم تلقي الرد المبدئي حتى الآن	
١٠٧١/١٦	مكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط	RD/EMRO	٠١/٢٠١٧	٠,١	٢٠١٧/٠٣	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣١	١٠	١	٠	٢٠	٣١	غير متاح	١٠	١	٣%	٠	٠	٠	جميع التوصيات التي حان موعدها أغلقت أو قيد التنفيذ	
المجموع						١٠٢٤	٣٣٢	٢٦	١٨٢	٤٨٤	٨٤٦	٣٤٥	١٠٩	١٧٩	٢١٣										
						٣٣٢,٤	٪٢,٥	٪١٧,٨	٪٤٧,٣			٪٤٠,٨	٪١٢,٩	٪٢١,٢	٪٢٥,٢										
باستثناء "لم يكن بعد موعد تقديم الرد"						٧١٧	٢٥	٢٦	١٨٢	٤٨٤	٤٢٨	٢٠	١٦	١٧٩	٢١٣										
						٪٣,٥	٪٣,٦	٪٢٥,٤	٪٦٧,٥	٪٤,٧	٪٣,٧	٪٤١,٨	٪٤٩,٨												

باستثناء "لم يكن بعد موعد تقديم الرد"

* مكتب خدمات المراقبة الداخلية ينظر في الرد حالياً

** صالحة فقط حسب عمليات المراجعة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

(يعتبر التنفيذ متأخراً حسب عمليات المراجعة السابقة في حال تجاوزه فترة التنفيذ في المتوسط (٣, ١ سنة) بعد تاريخ التقرير الختامي)

*** غير معلقة = إما مفتوحة وإما قيد التنفيذ

**** أولوية عالية = أهمية عالية وجهود تنفيذية منخفضة المستوى

انظر المفتاح للاطلاع على شرح التنسيق المميز بالألوان

تقارير المراجعة الي صدرت وأغلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير						
رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	تاريخ الإغلاق	عدد الأشهر المنقضية حتى الإغلاق	عدد التوصيات
١٠٣١/١٦	مكتب المنظمة القطري، دمشق، سوريا	RD/EMRO	٠٩/٢٠١٦	٠١/٢٠١٧	٣,٩	٢٩
١٠٤٠/١٦	مكتب المنظمة القطري، كمبوديا	RD/WPRO	٠٨/٢٠١٦	١٢/٢٠١٦	٣,٤	١١

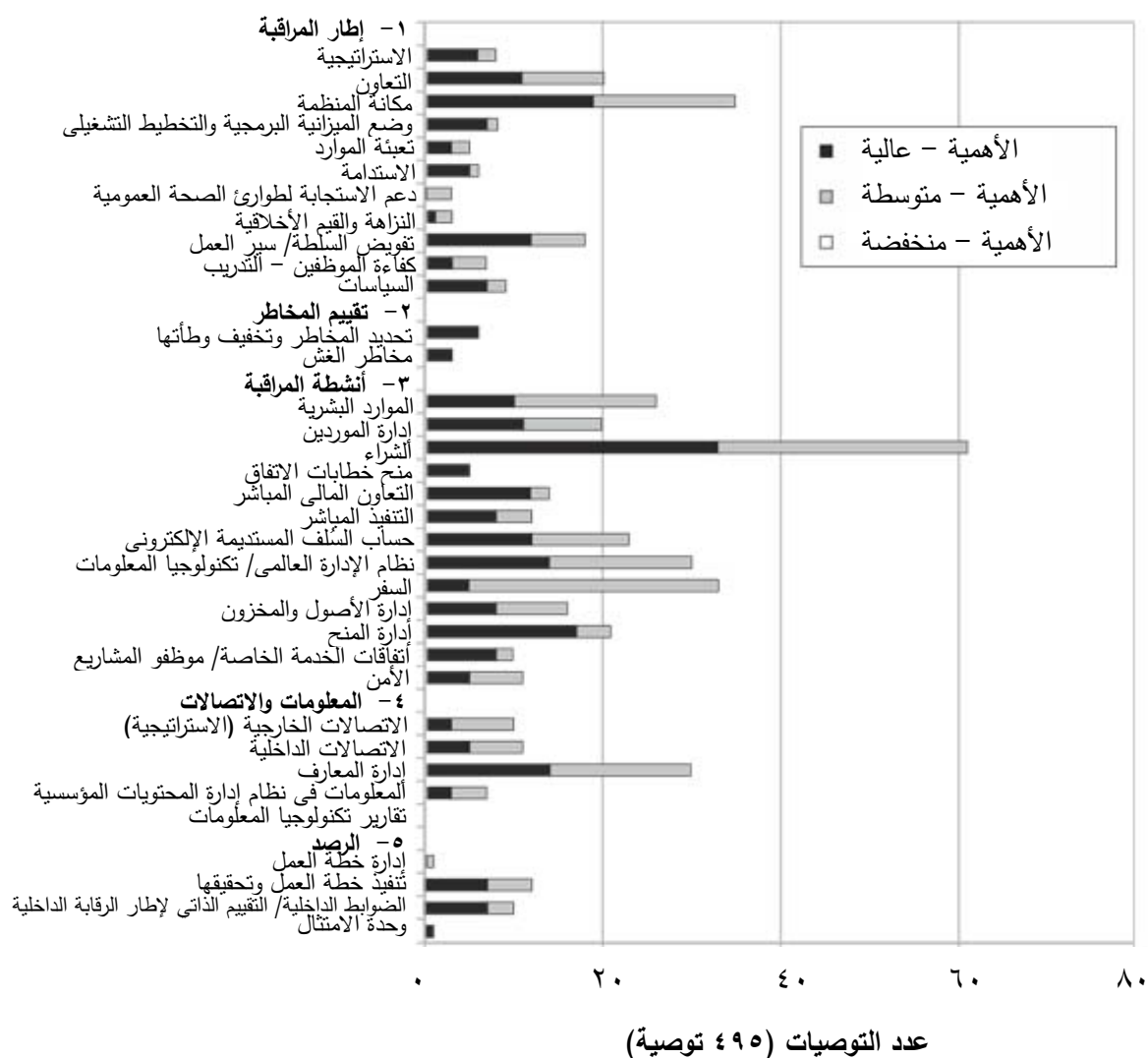
مفتاح شرح التنسيق المميز بالألوان

عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير: المعايير	
٠,٨	صدور التقرير الختامي منذ أقل من سنة
١,١	صدور التقرير الختامي منذ فترة متزاوجة بين سنة واحدة و ١,٣ سنة (١,٣ سنة هي المتوسط الحالي لتاريخ إغلاق مراجعة يجريها مكتب خدمات المراقبة الداخلية)
١,٣	صدور التقرير الختامي منذ أكثر من ١,٣ سنة (أي ما يفوق المتوسط الحالي لتاريخ إغلاق مراجعة يجريها مكتب خدمات المراقبة الداخلية)
عدد الأشهر المنقضية منذ صدور آخر رد أو آخر تقرير: المعايير	
٤	تلقى آخر رد من الكيان الخاضع للمراجعة أو صدور التقرير الختامي منذ ستة أشهر أو أقل
٩	تلقى آخر رد من الكيان الخاضع للمراجعة أو صدور التقرير الختامي منذ فترة متزاوجة بين ستة أشهر واثني عشر شهراً
١٥	تلقى آخر رد من الكيان الخاضع للمراجعة أو صدور التقرير الختامي منذ أكثر من اثني عشر شهراً
معدل التنفيذ: المعايير	
٩٠٪	معدل التنفيذ أعلى من ٨٥٪
٦٠٪	معدل التنفيذ بين ٥٠٪ و ٨٥٪
١٥٪	معدل التنفيذ أقل من ٥٠٪
النسبة المئوية للتنفيذ المتأخر: المعايير	
٥٠٪	المتأخر أعلى من ٥٠٪
١٥٪	المتأخر بين ١٥٪ و ٥٠٪
١٪	المتأخر أقل من ١٥٪
أهمية عالية، متأخرة ولم تغلق: المعايير	
غير متاح	لم يحن بعد موعد الرد من الكيان الخاضع لمراجعة الحسابات
١	هناك توصية أو أكثر ذات أهمية عالية متأخرة
صفر	جميع التوصيات ذات الأهمية العالية تم إغلاقها
أولوية عالية، متأخرة ولم تغلق: المعايير	
غير متاح	لم يحن بعد موعد الرد من الكيان الخاضع لمراجعة الحسابات
١	هناك توصية أو أكثر ذات أهمية عالية وجهود تنفيذ منخفضة متأخرة
صفر	جميع التوصيات ذات الأهمية العالية والجهود المنخفضة تم إغلاقها

الملحق ٢

توزيع توصيات المراجعة الصادرة في عام ٢٠١٦
حسب فئات مخاطر المراجعة والأهمية (عدد التوصيات = ٤٩٥)

الأهمية حسب مجال التوصية



الملحق ٣

قائمة عمليات مراجعة الحسابات التي أُغلقت منذ آذار/ مارس ٢٠١٦، في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٧

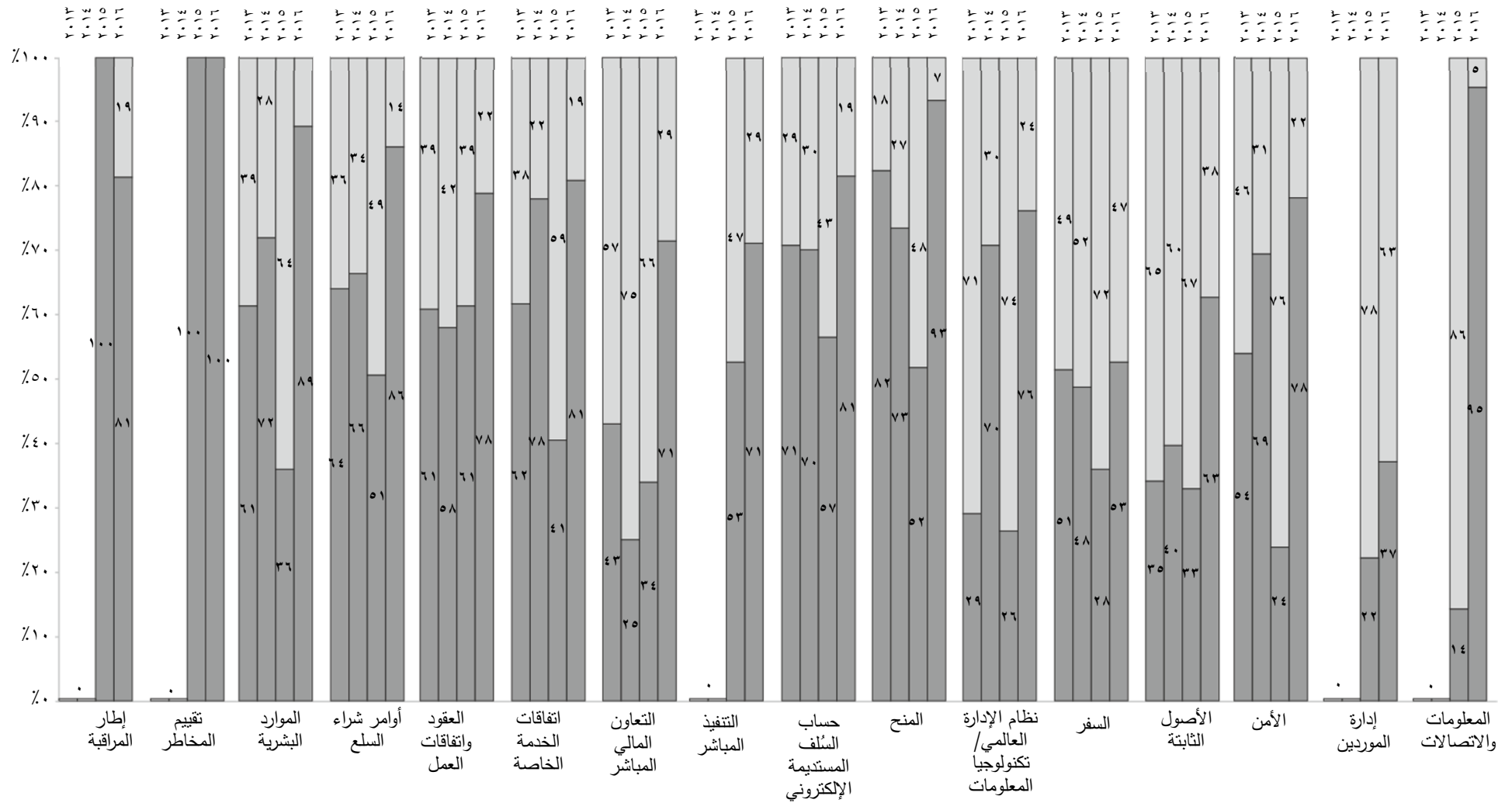
تقارير المراجعة التي أُغلقت من آذار/ مارس ٢٠١٦

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	تاريخ التقرير الختامي	تاريخ الإغلاق	الأشهر المستغرقة لإغلاق المراجعة
٧٧٩/٨	التغطية التأمينية العالمية، المقر الرئيسي	٢٠٠٨/١١	٢٠١٦/٠٩	١١٧
٨٧٢/١١	المراجعة المتكاملة للمنظمة في أنغولا	٢٠١٢/٠٢	٢٠١٧/٠١	٧٣
٨٨٢/١١	الدعم المشترك بين بلدان غرب أفريقيا، واغادوغو، بوركينا فاسو	٢٠١٣/٠١	٢٠١٧/٠١	٦٠
٨٨٥/١٢	كشوف الرواتب في مركز الخدمات العالمي	٢٠١٢/٠٩	٢٠١٧/٠٢	٦٦
٩٠٠/١٢	الموارد البشرية العالمية في مركز الخدمات العالمي	٢٠١٣/٠٦	٢٠١٦/٠٣	٤١
٩٠٥/١٢	مكتب المنظمة القطري، بيونغ يانغ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٢٠١٣/٠٩	٢٠١٦/٠٥	٣٩
٩٢٤/١٣	مكتب المنظمة القطري، أديس أبابا، إثيوبيا	٢٠١٣/٠٩	٢٠١٦/١٢	٤٨
٩٢٧/١٣	مكتب المنظمة القطري، إسلام آباد، باكستان	٢٠١٣/١٠	٢٠١٦/٠٩	٤٤
٩٢٨/١٣	مكتب المنظمة القطري، أنتاناناريفو، مدغشقر	٢٠١٣/١٠	٢٠١٧/٠٢	٥٠
٩٣٥/١٣	المراجعة المتكاملة للمنظمة في نيبال	٢٠١٤/١١	٢٠١٦/١٠	٢٨
٩٣٧/١٣	الحسابات الدائنة في مركز الخدمات العالمي	٢٠١٤/٠١	٢٠١٦/٠٤	٣٢
٩٣٩/١٣	مكتب المنظمة القطري، كولومبو، سرى لانكا	٢٠١٤/٠٦	٢٠١٦/٠٩	٣٤
٩٤٣/١٤	مكتب المنظمة القطري، كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٠١٤/٠٩	٢٠١٧/٠١	٣٥
٩٤٦/١٤	مكتب المنظمة القطري، أبوجا، نيجيريا	٢٠١٥/٠٦	٢٠١٦/١٢	٢٢
٩٦١/١٤	مكتب المنظمة القطري، تيمفو، بوتان	٢٠١٥/٠٥	٢٠١٦/٠٣	١٢
٩٨١/١٥	مكتب المنظمة الإقليمية لأفريقيا	٢٠١٥/٠٦	٢٠١٧/٠٣	٢٥
٩٨٣/١٥	مكتب المنظمة القطري، عمان، الأردن	٢٠١٦/٠٢	٢٠١٦/٠٤	٢
٩٨٧/١٥	مكتب المنظمة القطري، دكا، بنغلاديش	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٠٧	٨
٩٩١/١٥	مكتب المنظمة القطري، بغداد، العراق	٢٠١٦/٠٥	٢٠١٧/٠٣	١٢
٩٩٢/١٥	مكتب المنظمة القطري، بريتوريا، جنوب أفريقيا	٢٠١٦/٠١	٢٠١٦/٠٥	٤
٩٩٣/١٥	مكتب المنظمة القطري، مانيفلا، الفلبين	٢٠١٦/٠٢	٢٠١٦/٠٥	٣
٩٩٤/١٥	مكتب المنظمة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ	٢٠١٦/٠٢	٢٠١٦/٠٧	٦
١٠٠٠/١٥	مكتب المنظمة القطري، الخرطوم، السودان	٢٠١٦/٠٣	٢٠١٦/٠٥	٣
١٠٣١/١٦	مكتب المنظمة القطري، دمشق، سوريا	٢٠١٦/٠٩	٢٠١٧/٠١	٤
١٠٤٠/١٦	مكتب المنظمة القطري، كمبوديا	٢٠١٦/٠٨	٢٠١٦/١٢	٤

الملحق ٤ ألف

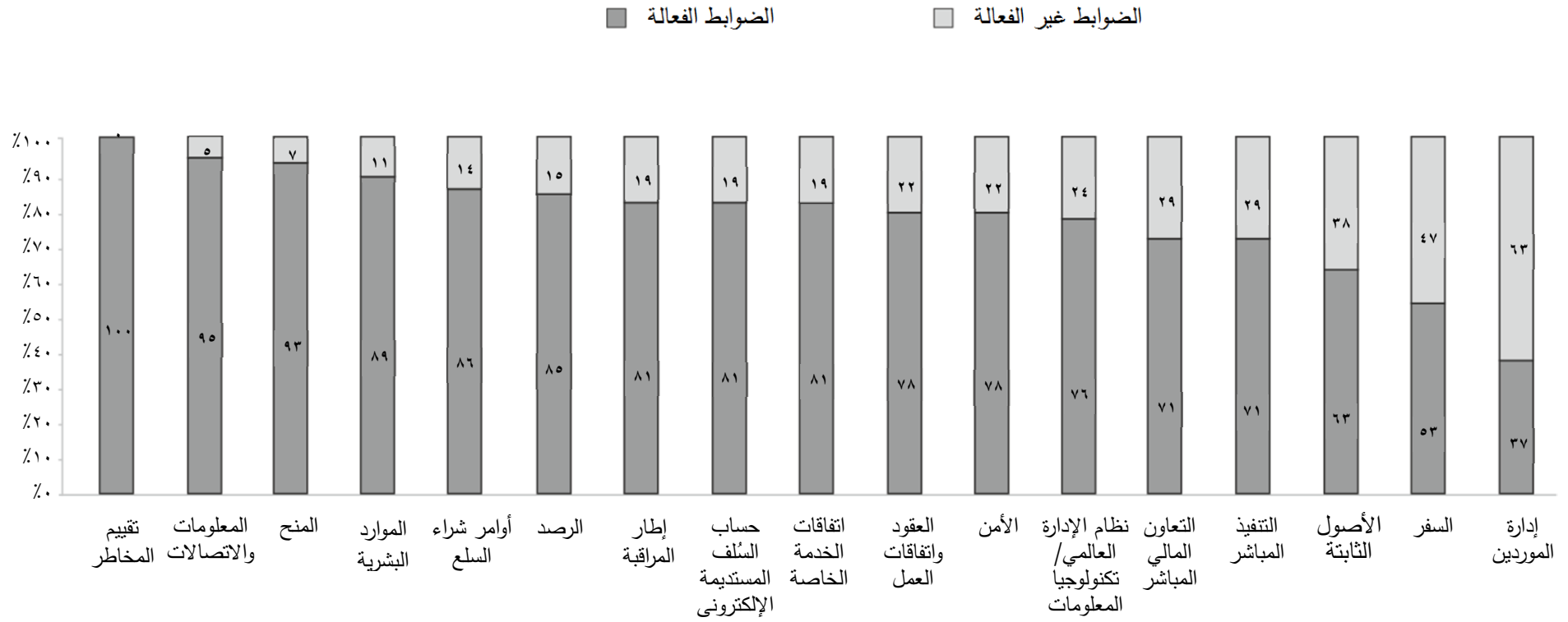
الاتجاهات المسجلة في فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في عمليات مراجعة الحسابات
القطرية مع مرور الزمن، العمليات التي أجريت بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦

الضوابط الفعالة الضوابط غير الفعالة



الملحق ٤باء

الاتجاهات المسجلة في فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في عمليات مراجعة الحسابات القطرية،
العمليات التي أُجريت في عام ٢٠١٦



الملحق ٥

تقييم تغطية المخاطر الرئيسية للمنظمة في عمليات المراجعة،
المجراة في عام ٢٠١٦

أمثلة لأعمال المراجعة المحددة للمكتب المتصلة بالمخاطر (٢٠١٦)	المخاطر الرئيسية للمنظمة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)*		
	المستوى الحالي لأهمية المخاطر	مجال المخاطر	مرجع المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> تم استعراض تنفيذ التدابير الداخلية الرامية إلى خفض النفقات في تكاليفات محددة من قبيل مراجعة التأمين الصحي للموظفين (التقرير ١٠٦٢/١٦). عمليات المراجعة الروتينية تغطي التدابير الداخلية الرامية إلى خفض النفقات في إطار استعراض مجالي الشراء والسفر. 	شديدة/ متوسطة	تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧	م م ١
<ul style="list-style-type: none"> متابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بمراجعة أداء احتواء مرض فيروس الإيبولا عام ٢٠١٤ (التقرير ٩٩٦/١٥). وركزت المراجعة على تفعيل إطار الاستجابة للطوارئ بالنسبة إلى الإيبولا وتنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالاستجابة للإيبولا. وقدمت هذه المراجعة مدخلات بشأن تصميم سياسات البرنامج الجديدة. 	شديدة	برنامج المنظمة للتطوارئ الصحية	م م ٢
-	كبيرة/ متوسطة	انتخاب المدير العام والمرحلة الانتقالية	م م ٣
<ul style="list-style-type: none"> أجرى المكتب في عام ٢٠١٦ عملية تشاورية بشأن الأنشطة العملية لبرنامج استئصال شلل الأطفال بمكتب المنظمة القطري في أفغانستان وفي باكستان. ولم تغطِ العملية على وجه التحديد الجوانب الانتقالية المتعلقة بشلل الأطفال؛ ولكنها قدمت مدخلات لتعزيز إدارة المخاطر والضوابط المعنية بالعمليات الخاصة بشلل الأطفال بالمكتبين القطريين. 	شديدة	المرحلة الانتقالية لشلل الأطفال	م م ٤
<ul style="list-style-type: none"> قدمت عمليتان من عمليات المراجعة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات تم إجراؤهما في عام ٢٠١٦ (التقريرين ١٠٢٦/١٦ و ١٠٢٧/١٦) مدخلات بشأن الارتقاء بضوابط النظام المتكاملة والإبلاغ بالاستثناءات. تتضمن عمليات المراجعة الروتينية استعراض حقوق نفاذ المستخدمين في نظام الإدارة العالمي. تشمل الاختبارات المعيارية في معظم عمليات المراجعة المجالات المتصلة بالغش مثل الفصل بين الواجبات في مجالات حساب السلف المستديمة الإلكتروني، والمدفوعات، والأصول الثابتة. 	كبيرة	الغش/ الفساد	م م ٥
<ul style="list-style-type: none"> سلطت تقارير المراجعة السابقة الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بالنسبة إلى شركاء التنفيذ (التعاون المالي المباشر والمنظمات غير الحكومية). 			

أمثلة لأعمال المراجعة المحددة للمكتب المتصلة بالمخاطر (٢٠١٦)	المخاطر الرئيسية للمنظمة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)*		
	المستوى الحالي لأهمية المخاطر	مجال المخاطر	مرجع المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> تستعرض عمليات المراجعة المعيارية ادعاءات الإدارة بشأن عملية العناية الواجبة. تمت الموافقة على خطة بشأن الموارد البشرية الإضافية اللازمة لوظيفة التحقيق بالمكتب، ويشمل ذلك وظيفتي محقق محددتي المدة. 			
<ul style="list-style-type: none"> تتضمن الاختبارات المعيارية التي تُجرى في عمليات المراجعة الخاصة بمكاتب المنظمة القطرية استعراض إجراءات الحفظ الاحتياطي لتكنولوجيا المعلومات وسائر ضوابط تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالأمن المادي. 	كبيرة	استمرار سير العمل	م م ٦
<ul style="list-style-type: none"> تم تغطيتها جزئياً بعملية مراجعة لتكنولوجيا المعلومات تم إجراؤها في عام ٢٠١٦ (انظر قسم "الغش" أعلاه). يجري حالياً استعراض إطار البريد الإلكتروني "نسخة Office 365 Outlook" في إطار خطة المراجعة لعام ٢٠١٧. 	كبيرة	الأمن الإلكتروني	م م ٧

* المخاطر الرئيسية للمنظمة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)، تم إعدادها من جانب إدارة المنظمة: <http://who.int/about/finances-accountability/accountability/en/>.
http://who.int/about/finances-accountability/accountability/WHO_Principal_Risk_2017.pdf (تم الاطلاع في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧).

= = =